الأمم المتحدة

E/2008/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 April 2008
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

على الرغم من أن الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – تكامل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة – قد اعتمدت عموما من حيث المبدأ، إلا أنها لا تطبق في أغلب الأحيان على أرض الواقع. وتمنح بعض النهج مزايا في جميع هذه المجالات الثلاثة، لكن الأمر يشتمل على تكاليف ومقايضات في كثير من الأحيان. وما زال تحقيق توازن مثالي فيما بين المجالات الثلاثة يشكل تحديا جوهريا للتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في بناء الركيزتين الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، فإن الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لا تزال قائمة. وتحتاج مسائل الاستدامة الطويلة الأجل المتعلقة بتغير المناخ وإزالة الغابات والتنوع البيولوجي والموارد البحرية، التي تتزايد حالتها تدهورا، إلى العناية بشكل خاص.

* E/2008/100.

200508 200508 08-31265 (A)

وهناك حاجة ملحة إلى التنفيذ الفعال لتوافق الآراء العالمي بشأن التنمية المستدامة، لا سيما جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لتلك الغاية، يقدم هذا التقرير توصيات بشأن عدد من المجالات تشمل تعزيز الحوكمة وإقامة أسواق للتنمية المستدامة وتعزيز التعاون العالمي وزيادة المساعدة المالية وتعزيز نقل التكنولوجيا.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة	٥-١٥	٥
ثالثا – وضع السياسات لأغراض التنمية المستدامة	١٦-٥٧	١٣
ألف – تكامل السياسات	١٦-٢٥	١٣
بـاء – الحوكمة والمشاركة	٢٦-٣٤	١٦
جيم – إيجاد الأسواق للتنمية المستدامة	٣٥-٤٣	٢١
دال – كفالة الاستدامة في الأجل الطويل	٤٤-٥٧	٢٥
رابعا – الشراكة العالمية من أجل التنمية	٥٨-٧٨	٣٠
ألف – التمويل	٥٩-٦٧	٣٠
بـاء – التجارة	٦٨-٧٠	٣٣
جيم – نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات	٧١-٧٨	٣٤
خامسا – التوصيات	٧٩-٨٠	٣٧

أولا – مقدمة

١ – يشمل مفهوم التنمية المستدامة الذي تتكامل فيه الركائز الثلاث المتمثلة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، منظورا طويل الأجل لكفالة رفاه الأجيال القادمة والحالية. وهو أيضا نهج تشاركي يعكس المنظور الخاص لجميع فئات المجتمع. وكان هو جوهر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في عام ١٩٩٢، في ريو دي جانيرو، ثم أعيد تأكيده في إعلان الأمم المتحدة للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ لعام ٢٠٠٢ والاتفاقات الدولية الأخرى. ألزمت كافة البلدان نفسها بمبادئ التنمية المستدامة.

٢ – ويعزى إلى ما تحقق من نمو اقتصادي عالمي قوي في السنوات الأخيرة، لا سيما في البلدان النامية، قدر كبير من التقدم المحرز في العديد من البلدان في مجالي الحد من الفقر ووضع السياسات التي يتكامل فيها النمو الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي وحماية البيئة. وزاد مستوى الوعي والدعم العام للتنمية المستدامة أكثر من أي وقت مضى. وأصبح لدينا اليوم أساس مالي وتكنولوجي وسياساتي لالتزام أقوى بتحقيق التنمية المستدامة على صعيدي الممارسة والمبدأ. بيد أن تنفيذ تلك الالتزامات اتسم بالضعف والبطء.

٣ – وشهدت السنوات الأخيرة زيادات كبيرة في أسعار الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأغذية والنفط والمعادن، وهو ما يعزى من جهة إلى زيادة الطلب عليها في الاقتصادات ذات معدلات النمو السريعة، ومن جهة أخرى إلى سياسات البلدان المتقدمة النمو، مثل الترويج للوقود الأحيائي. وقد أثرت هذه الاتجاهات على خطط التنمية وآفاقها في العديد من البلدان النامية. وسيؤدي عدم استقرار أسعار السلع الأساسية إلى تعقيد عمليات التخطيط وتقرير السياسات وجعلها أقل قابلية للتنبؤ في جميع البلدان. ويواجه واضعو السياسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تحديا يتمثل في كيفية الاحتفاظ بتنمية اقتصادية قوي في ظل مخاطر جسيمة تهدد بحدوث ركود عالمي. وفيما يختص بالبلدان النامية، تمثل المحافظة على نمو اقتصادي قوي شرطا جوهريا، وإن لم يكن الأوحد، لتدعيم مساعيها وإيجاد الموارد الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يختص بالبلدان المتقدمة النمو أيضا، يمثل استمرار توسع النشاط الاقتصادي شرطا جوهريا للتصدي للتحديات الطويلة الأجل، مثل تلك التي تشكلها شيخوخة السكان، بجانب الحاجة إلى استثمارات جديدة لمجابهة تحدي تغير المناخ. وسيزيد عدم الاستقرار المالي العالمي الحالي والآثار المتوقعة في النمو الاقتصادي من التحدي الذي تنطوي عليه عملية التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٤ - وتؤكد هذه الاتجاهات مدى الحاجة إلى حفظ الموارد الطبيعية واستغلال الموارد على نحو أكثر كفاءة، والتحول إلى أنماط معيشية أقل استهلاكا للموارد، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وتحسين الإنتاجية الزراعية، لا سيما في البلدان النامية التي تعاني عجزا غذائيا.

ثانيا - التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة

٥ - اتسم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية بالتفاوت. وترد المعلومات التفصيلية عن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الذي يشتمل على فرع عن الأهداف الإنمائية للألفية (A/62/1). وعلاوة على ذلك، لم يُحرز سوى تقدم جوهري ضئيل في معالجة المسائل الطويلة الأجل المتعلقة بالاستدامة البيئية. (يمكن الاطلاع على التقدم المحرز بالتركيز على أهداف التنمية المستدامة بالرجوع إلى الوثيقة E/CN.17/2008/2، على سبيل المثال).

٦ - وفيما يتعلق بالفقر (الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية)، يقدر حجم من يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية بنسبة ١٩ في المائة (٢٠٠٤) (انظر الجدول ١)، وهي تقل عن النسبة التي سجلت في عام ١٩٩٠، البالغة ٢٩ في المائة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، يتوقع أن يزيد تراجع معدل الفقر إلى ١٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، مما سيؤدي إلى تجاوز الهدف المتمثل في تخفيض معدله بمقدار النصف. وتحقق تخفيض معدلات الفقر في معظمه عن طريق النمو الاقتصادي الواسع النطاق، وبفضل سياسات مكافحة الفقر أيضا. ومع ذلك، فإن معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسير على طريق تحقيق الهدف.

الجدول ١

مؤشرات مختارة للتقدم المحرز في البلدان النامية ٢٠٠٠-٢٠٠٧

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]
النمو الاقتصادي[ب]								
نمو الناتج (النسبة المئوية السنوية)	٥,٦	٢,٧	٣,٩	٥,٢	٦,٩	٦,٥	٦,٩	٦,٩
الفقر (بالملايين)								
نسبة السكان (مئوية)	٢٢,٣	١٩,٤	١٩,٢					
العمالة (بالملايين)								
إناث	٧٨٧	٨٠٠	٨١٦	٨٣٤	٨٤٧	٨٦٢	٨٧٨	
ذكور	١ ٢٥٥	١ ٢٧٦	١ ٢٩٩	١ ٣٢٥	١ ٣٤٧	١ ٣٧١	١ ٣٩٤	

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]
التعلـــيم الابتـــدائي والثـــانوي (نسبة مئوية)								
صافي نسبة الالتحاق بالمدارس:								
إناث	٧٩,٩							٨٥,٧
ذكور	٨٦,٨[د]							٨٩,٩

المصادر: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام ٢٠٠٨، الجدول أولا - ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.C.2)؛ تقرير عام ٢٠٠٧ الأهداف الإنمائية للألفية (http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Data/Stat%20Annex.pdf).

(أ) تقديرات جزئية.

(ب) محسوب كمتوسط مرجح لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان، حيث تستند معاملات الترجيح إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار وأسعار الصرف السائدة في عام ٢٠٠٠.

(د) باستثناء الاقتصادات المرتفعة الدخل، طبقا لتعريف البنك الدولي.

٧ - تحقق تقدم ملحوظ نحو تعميم التعليم الابتدائي (الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية)، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكن فرص الحصول على التعليم لا تزال محدود أمام الفقراء من أطفال الريف في أفريقيا وجنوب آسيا. وتراجعت أيضا وفيات الأطفال (الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية) في جميع المناطق، حيث أحرز تقدم جيد نحو تحقيق هدف خفض الوفيات بمقدار الثلثين في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا. واتسم التقدم المحرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نحو الحد من وفيات الأطفال بالبطء الشديد.

٨ - وأحرز تقدم تجاه الحد من الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقليل عدد الإصابات السنوية الجديدة، فضلا عن التقدم نحو الحد من إصابات الملاريا بفضل العقاقير المضادة لها وتوفير ناموسيات جديدة (الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية).

٩ - وزادت منذ عام ١٩٩٠، نسبة من يحصلون على مياه الشرب المحسنة في البلدان النامية، من ٧١ في المائة من عدد السكان في عام ١٩٩٠ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٤، وهو تقدم باتجاه تحقيق الهدف العالمي المتمثل في تخفيض نسبة السكان غير المشمولين بخدمات المياه بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية). بيد أنه لا يزال يتعين بذل جهد أكبر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث زادت نسبة من تشملهم الخدمات من ٤٩ في المائة إلى ٥٦ في المائة، وهي نسبة تقل كثيرا عن المعدل المطلوب لتحقيق الهدف. وشاب التقدم نحو تحقيق هدف تخفيض نسبة سكان البلدان النامية

الذين لا تتوافر لهم مرافق صحية ملائمة بمقدار النصف شيء من البطء، حيث زادت نسبة المشمولين من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٤.

الجدول ٢

السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية)

	النسبة المئوية للسكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية) (أ)(ب)		
	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٤
المناطق النامية	٣١,٦	٢٣,٤	١٩,٢
شمال أفريقيا	٢,٦	٢,٠	١,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٦,٨	٤٥,٩	٤١,١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠,٣	٩,٦	٨,٧
شرق آسيا	٣٣,٠	١٧,٨	٩,٩
جنوب آسيا	٤١,١	٣٣,٤	٢٩,٥
جنوب-شرق آسيا	٢٠,٨	٨,٩	٦,٨
غرب آسيا	١,٦	٢,٥	٣,٨

المصدر: الأهداف الإنمائية للألفية، تقرير عام ٢٠٠٧، (http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static /Data/Stat%20Annex.pdf).

(أ) باستثناء الاقتصادات المرتفعة الدخل، طبقا لتعريف البنك الدولي.

(ب) تقديرات البنك الدولي، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

١٠ - زاد القلق في السنوات الأخيرة بشأن تغير المناخ، وارتفعت أسعار الطاقة، وأصبحت تكنولوجيات الطاقة البديلة أقرب للمنال. بيد أن انبعاثات غاز الدفيئة في العالم لا تزال في تصاعد، ولم تحقق سوى بلدان قليلة تخفيضات مهمة فيها وفقا لما تقتضيه التزامات بروتوكول كيوتو. وساهم النمو السريع في إنتاج الإيثانول والديزل الأحيائي في ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة معدل إزالة الغابات لأغراض الزراعة، وغير ذلك من الآثار السلبية، دون تحقيق أي تخفيض مهم في إجمالي انبعاثات غاز الدفيئة.

١١ - وفي الوقت نفسه، لا يحصل حوالي ١,٥ بليون نسمة في البلدان النامية على الكهرباء ويعتمد ٢,٥ بليون نسمة على وقود الكتلة الأحيائية التقليدي في الطهي والتدفئة، مما يحد كثيرا من إمكانية نماء هؤلاء الناس.

الجدول ٣

مؤشرات كفالة الاستدامة البيئية (الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية)

	النسبة المئوية لمساحة الأراضي المغطاة بالغابات		نسبة المساحة المحمية إلى مجموع المساحة القارية والبحرية (نسبة مئوية)			نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (أطنان متربة)[ب]		استهلاك المواد المنضبة للأوزون (أطنان متربة)		السكان الذين يستخدمون مصدرا محسنا لمياه الشرب (نسبة مئوية)		سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة[ج] (نسبة مئوية)		السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة (نسبة مئوية)	
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦	المجموع[أ]	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٤
شمال أفريقيا	١,٥	١,٥	٣,٤	٣,٨	**٤,١**	١,٩	٣,٢	١٠ ٨٢٦	٥ ٢٩٤	٨٩	٩١	٢٨,٢	١٤,٥	٦٥	٧٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٧,٣	٢٦,٥	٩,١	٩,٤	**١٢,٩**	٠,٩	٠,٩	٩ ٥١٢	٢ ٩٥٨	٤٩	٥٦	٧١,٩	٦٢,٢	٣٢	٣٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٧,٢	٤٦	١٣,٣	١٤,٥	**٢١,٢**	٢,٥	٢,٦	٣١ ٠٨٧	١٤ ٤٨٨	٨٣	٩١	٣١,٩	٢٧	٦٨	٧٧
شرق آسيا	١٨,١	١٩,٨	١٠,٢	١١,٢	**١٦,٥**	٢,٤	٤	١٠٥ ٧٦٢	٣٦ ٦٦٣	٧١	٧٨	٣٦,٤	٣٦,٥	٢٤	٤٥
جنوب آسيا	١٤,٣	١٤,٢	٥,٤	٥,٧	**٥,٩**	٠,٨	١,٣	٢٨ ١٦١	٧ ٩٧١	٧٢	٨٥	٥٩	٤٢,٩	٢٠	٣٨
جنوب شرق آسيا	٤٩,٩	٤٦,٨	٧,١	٧,٩	**١١**	١,١	٢	١٦ ٨٠٩	٧ ٦٨٥	٧٦	٨٢	٢٨	٢٧,٥	٤٩	٦٧
غرب آسيا	٣,٤	٣,٥	١٨,١	١٨,٢	**١٨,٣**	٤,٩	٦,١	١١ ٨٥٥	٥ ٠٧٠	٨٥	٩١	٢٥,٧	٢٤	٨١	٨٤
أوقيانوسيا	٦٥	٦٣,٤	١,٢	١,٣	**٣,٧**	٠,٩	٠,٩	١٢٩	٢٧	٥١	٥١	٢٤,١	٢٤,١	٥٤	٥٣
المناطق النامية			٩,٧	١٠,٤	**١٤,٤**	١,٧	٢,٤	٢١٢ ٥١٦	٧٩ ٣٦٥	٧١	٨٠	٤٢,٧	٣٦,٥	٣٥	٥٠
المناطق المتقدمة النمو	٣٠,٧	٣٠,٨	١٢,٣	١٣,٨	**١٥,١**	١٠,٣	١٢,٤	٢٤ ٠٥٦	١٠ ٣٥٢	١٠٠	٩٩			١٠٠	١٠٠
العالم	**٣٠,٦**	**٣٠,٣**	**٨,٧**	**٩,٤**	**١١,٦**	**٤,٣**	**٤,٥**			**٧٨**	**٨٣**			**٤٩**	**٥٩**

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧ (http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Data/Stat%20Annex.pdf).

(أ) تشمل المناطق المحمية المعلنة حتى عام ٢٠٠٦ التي لا تعرف سنة إنشائها.

(ب) مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري (معبرا عنه بملايين الأطنان المترية من ثاني أكسيد الكربون) ويشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن: استهلاك الوقود الصلب واستهلاك الوقود السائل واستهلاك وقود الغاز؛ وإنتاج الأسمنت؛ واشتعال الغاز (مركز تحليل معلومات غاز ثاني أكسيد الكربون – التابع للولايات المتحدة).

(ج) ممثلة في سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أسر معيشية تتسم بواحدة على الأقل من الخاصيات الأربعة التالية: الافتقار إلى إمكانية الحصول على مياه شرب محسنة، والافتقار إلى الحصول على مرافق صحية محسنة، والاكتظاظ (ثلاثة أو أربعة أشخاص في الغرفة الواحدة) ومساكن مشيدة بمواد غير متينة.

الجدول ٣ تابع

المؤشر

	أوروبا		أمريكا الشمالية	
معدل قطع الغابات (النسبة المئوية من حجم الغابات)	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٥**
	٠,٩	١,٠	٠,٧	٠,٧
المساحات المحمية (النسبة المئوية من مجموع المساحة القارية)[د]	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٦**
	٧,٢٨	٧,٢٩	١٣,٧٧	١٣,٨٨
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نتيجة استخدام الطاقة (بملايين الأطنان)	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٥**
	٣ ٨٤٢	٣ ٩٧٦	٥ ٠٧١[هـ]	٥ ٨١٧[و]

المصدر: تقرير التوقعات البيئية العالمية الرابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – بوابة البيانات http://geodata.grid.unep.ch/results.php؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: كتاب الوقائع لعام ٢٠٠٨: الإحصاءات الاقتصادية البيئية والاجتماعية.

(د) المساحة القارية والبحرية مجتمعة، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الفئات من الأولى إلى السادسة.

(هـ) الولايات المتحدة.

(و) الولايات المتحدة.

الجدول ٤

مؤشرات الشراكة العالمية، ٢٠٠٠-٢٠٠٧

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]
التدفقات المالية (ببلايين الدولارات)								
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى جميع البلدان النامية								
المشاريع والبرامج الإنمائية الثنائية والتعاون التقني الثنائي	٣٢,١	٣١,١	٣٣,٤	٣٨,٤	٤٤,٨	٥٢,٢	٤٨,٩	
المعونة الإنسانية	٢,٢	١,٩	٢,٨	٤,٤	٥,٢	٧,٢	٧,٨	
صافي منح تخفيف عبء الدين	١,٨	٢,١	٤,٦	٧,٠	٤,٣	٢٢,٧	١٩,٢	
المساهمات المقدمة إلى منظمات متعددة الأطراف	١٧,٧	١٧,٣	١٧,٥	١٩,٣	٢٥,١	٢٤,٦	٢٨,١	
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (الأسعار الجارية)	٥٣,٧	٥٢,٤	٥٨,٣	٦٩,١	٧٩,٤	١٠٦,٨	١٠٤,٤	١٠٣,٧
بند تذكيري:								
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (أسعار ٢٠٠٥)	٦٨,٠	٦٩,٤	٧٤,١	٧٧,٠	٨١,١	١٠٦,٨	١٠١,٣	
صافي المنح المقدمة من منظمات غير حكومية	٦,٩	٧,٣	٨,٨	١٠,٢	١١,٣	١٤,٧	..	
تدفقات أخرى								
صافي التدفقات المالية من مصارف إنمائية متعددة الأطراف	٩,٢	٩,١	١,٢	٠,٧	٣,٠	٤,٤	..	
نفقات الأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة	٦,٨	٧,٤	٧,٦	١٠,٠	١٠,٣	١٢,٦	،،	
الاستثمار الأجنبي المباشر	١٦٥,٩	١٦٩,١	١٥٥,٧	١٥٨,٦	٢١٦,٨	٢٨٠,٨	٣٢٥,٠	
قروض القطاع الخاص واستثمارات حافظة الأسهم	٢٠,٥	-٦,٦	١٢,١	١١٣,٧	١٩٤,٩	٢٧٠,٥	٣١٨,٠	
حوالات العمال	٨٥,٦	٩٦,٥	١١٣,٤	١٤٢,١	١٦٠,٤	١٨٨,٠	٢٠٠,٠	
صافي تحويلات الموارد المالية	- ١٨٥,٧	- ١٥٤,٨	- ٢٠٤,٩	- ٢٩٧,٩	-٣٦٨,٢	- ٥٦٠,٠	- ٧٢٨,١	- ٧٥٩,٨
خدمة الدين كنسبة من الصادرات (نسبة مئوية)								
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	١٦,٦	١٢,٦	١٢,٧	١١,٥	١١,٩	٩,٧	٦,٤	٥
البلدان النامية باستثناء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	١٢,٦	١١,٥	١١,٥	١١,١	٨,١	٧,٤	..	

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]
مؤشرات أسعار السلع الأساسية الأولية (٢٠٠٥ = ١٠٠) بدولارات الولايات المتحدة)								
الأغذية	٨٢,١	٨٠,٥	٨٣,٣	٨٨,٦	١٠٠,٩	١٠٠,٠	١١٠,٥	١٢٧,٣
المعادن	٦٢,٧	٥٦,٣	٥٤,٣	٦٠,٧	٨١,٧	١٠٠,٠	١٥٦,٢	١٨٣,٣
النفط	٥٢,٩	٤٥,٦	٤٦,٨	٥٤,٢	٧٠,٨	١٠٠,٠	١٢٠,٥	١٣٣,٣
حواجز التعريفة الجمركية للبلدان المتقدمة النمو (النسبة المئوية)								
نسبة الواردات عدا النفط والأسلحة التي يسمح بدخولها إلى البلدان المتقدمة النمو معفية من الرسوم	٦٥	٦٤	٦٨	٧٠	٧٥	٧٥	..	
متوسط التعريفات الجمركية للبلدان المتقدمة النمو على الواردات من البلدان النامية								
السلع الزراعية	٩,٤	٩,٣	٩,٥	٩,٤	٩,٢	٨,٩	..	
المنسوجات	٦,٦	٦,٦	٦	٥,٨	٥,٢	٥,٣	..	
الملابس	١٠,٨	١١,٣	١٠,٧	١٠,٤	٩,٢	٨,٩	..	

المصدر: قاعدة بيانات المساعدات المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (انظر الموقع www.oecd.org)؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٧ (البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)؛ التحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الوثيقة A/62/74 – E/2007/54)؛ البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٧ (البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)؛ الأونكتاد، النشرة الشهرية لأسعار السلع، أعداد مختلفة؛ تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧ (انظر http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Data/Stat%20Annex.pdf)؛ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتحقيق عبء الدين التابعتان للمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي، آب/أغسطس ٢٠٠٧ (الجدول ١ – الصفحة ٧٩ – http:www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/082807.pdf)؛ الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨ (الجدول الثالث – صفحة ٦٩)؛ صندوق النقد الدولي. وحدة السلع الأساسية. إدارة البحوث http://www.imf.org/external/np/res/commod/index.asp.

١٢ – ويتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم إلى ما يقارب ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وأن تحدث كل هذه الزيادة تقريبا في مدن العالم النامي. ويتوقع وفقا للاتجاهات الحالية، أن يصل عدد سكان الأحياء الفقيرة بالمدن إلى بليوني نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. لذا يعتبر تحقيق هدف تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية) أشد الأهداف إثارة للتحدي. إذ لا تتيسر الاستثمارات الضخمة الضرورية لتحسين المساكن وتطوير الهياكل الأساسية في الأحياء الفقيرة سوى لعدد قليل من

حكومات البلدان النامية. وعليه تتمثل الحاجة بصفة عامة في توفير الدعم والمساعدة لقاطني الأحياء الفقيرة، من أجل تطوير مساكنهم وتعزيز سبل كسب عيشهم وتحسين ظروفهم. ومن الضروري عمل الترتيبات اللازمة لنقل سكان الأحياء الفقيرة الواقعة في مناطق خطرة أو غير ملائمة إلى مناطق أخرى. ومن الضروري أيضا توفير إمكانية الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي والطاقة الكهربائية ووسائل النقل والاتصالات لسكان هذه الأحياء.

١٣ - ويشكل توفير الأغذية لتسعة بلايين نسمة، في عام ٢٠٥٠، مع تفادي تدمير الغابات والتنوع البيولوجي، تحديا متزايدا. وسيحتاج زهاء ٨٠٠ مليون نسمة، يعانون سوء التغذية الآن، إلى المزيد من الأغذية ذات النوعية الأجود. وسيؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان والأسماك، وكلها أشياء تؤدي إلى زيادة الطلب على الأرض والطاقة. ويؤدي ارتفاع أسعار الأغذية، الناجم عن زيادة الطلب عليها، إلى معاناة الأسر ذات الدخل المنخفض وتتزايد الضغوط من أجل إزالة الغابات بهدف توسيع رقعة الأراضي الزراعية. ويزداد هذا التحدي تعقيدا بسبب ما يتوقع من أن يؤدي تغير المناخ إلى انخفاض الغلة في المناطق المدارية وشبه المدارية. وبالرغم من أن كفاءة استهلاك الطاقة في مجالي الاستهلاك والإنتاج قد ازدادت بمرور الزمن، فإن الزيادة في حجم الإنتاج تعدت مرحلة محو أثر هذا التحسن في الكفاءة. فالمستهلكون الذين ارتفعت مداخيلهم يقبلون على شراء منازل أكبر، تحتاج إلى قدر أكبر من التدفئة وتكييف الهواء، وعلى شراء المزيد من الأجهزة الكبيرة، والسيارات الأكبر حجما وأكثر قوة، والمزيد من البضائع الاستهلاكية بصفة عامة، علاوة على زيادة إقبالهم على السفر. ويستمر المستهلكون ذوي المداخيل العالية، في البلدان النامية على الأغلب، في إدخال أنماط حياة ومعدلات استهلاك غير قابلة للاستدامة بشكل متزايد. ولن يستطيع كوكب الأرض توفير احتياجات ٩ بلايين نسمة بمثل أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة في البلدان المتقدمة النمو. ويتمثل التحدي في التوجه صوب أنماط استهلاك وإنتاج قادرة على توفير مستوى معيشة جيد للجميع، مع حدوث انخفاض في استخدام الوقود الأحفوري، وتراجع استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية، وتهيئة بيئة أكثر نظافة وسلامة من الناحية الصحية.

١٤ - ويظل عدم المساواة من المشاكل الرئيسية والعقبات التي تقف أمام التنمية المستدامة في جميع البلدان تقريبا. وشهدت بعض البلدان زيادة كبيرة في انعدام المساواة في العقود الأخيرة. وتنتشر البطالة وأنماط العمل بمستويات تقل عن القدرة الكاملة وظروف العمل الرديئة في معظم البلدان النامية. ويوجد التمييز والاستبعاد الاجتماعي، على أساس العرق ونوع الجنس والعنصر والدين واللغة، وغيرها من العوامل الأخرى، في جميع البلدان تقريبا،

وهي عوامل تشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي في بعض الحالات. ولا تحظى بعض المسائل المشار إليها بالاهتمام الكافي في سياق الأهداف والمرامي الإنمائية الدولية الحالية، كالأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنها تشكل جزءا هاما من خطة الأمم المتحدة الإنمائية وتتعين معالجتها بشكل مرادف للأهداف الإنمائية للألفية.

١٥ - وسببت النزاعات الأهلية العنيفة في بعض البلدان انتكاسات خطيرة للتنمية المستدامة، وأدت إلى انتشار الفقر والجوع والمرض، وتدهور الاقتصاد وتدمير الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية، وتردي خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى ما تسببه من فقدان للأرواح وإصابات جسدية. وشكلت الموارد الطبيعة عوامل مساعدة لنشوب النزاعات في حالات كثيرة. ويمكن للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في جميع البلدان أن تساعد على تخفيض قابلية نشوب النزاعات، ويمكن لعمليات بناء السلام في البلدان التي مزقتها الحرب أن تساعد على إعادة تأسيس الحوكمة الفعالة والتنمية المستدامة.

ثالثا - وضع السياسات لأغراض التنمية المستدامة

ألف - تكامل السياسات

١٦ - يشكل إدماج ركائز التنمية المستدامة الثلاث في عمليات التخطيط ووضع السياسات على الصعيد الوطني عملية صعبة، تقسم الحكومات أعباءها الوظيفية على الوزارات والوكالات المختلفة، التي لا بد لها من أن تعمل بدرجة من الاستقلال على نحو مستدام، في سعيها إلى تحقيق الأهداف الخاصة بها من خلال ما لديها من خبرات محددة.

١٧ - وتمثلت إحدى الخطوات الهامة في مجال تكامل أهداف التنمية المستدامة وسياساتها، في إنشاء وزارات ووكالات معنية بالبيئة في جميع البلدان تقريبا، منذ انعقاد أول مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة، في عام ١٩٧٢، وفي عدة بلدان أخرى منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في عام ١٩٩٢، بغرض تكملة جهود الوزارات القائمة المختصة بالتنمية الاقتصادية والتصنيع والمسائل الاجتماعية. وصاحبت هذه المسألة صياغة تشريعات وأنظمة بيئة وطنية في جميع البلدان، ووضع عدد متزايد من الاتفاقات البيئية الدولية والتصديق عليها. وكمَّل هذه الإجراءات الحكومية والحكومية الدولية وحفزها إلى حد ما، انتشار منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، وإدخال مسائل الاستدامة في المناهج التعليمية. غير أن التقدم المحرز كان محدودا في بلدان

نامية كثيرة، بسبب انعدام الموارد المالية والتقنية والإدارية اللازمة لرصد هذه الأنظمة وإنفاذها والامتثال لها.

١٨ - وإذا انتهى الأمر بالوزارات والوكالات المختلفة إلى العمل لتحقيق أغراض متضاربة، فإن التنمية ستعاق والموارد العامة ستهدر. والأرجح هو أن أهداف النمو الاقتصادي والتصنيع والحد من الفقر والإنصاف الاجتماعي وحماية البيئة ستتنافس فيما بينهما، ولو بشكل جزئي على الأقل، في حالة عدم وجود آلية لتحقيق التوافق بينها، وقد يتسنى في بعض الحالات، التعرف مسبقا على الأهداف المتنافسة وتحقيق التوافق بينها في سياق استراتيجية تطلعية متكاملة، لكن المفاضلات ستظهر في حالات كثيرة، وستتعين معالجتها من خلال آلية تنسيق دائمة.

١٩ - وتوجد آليات متنوعة لتكامل السياسات، تأتي في طليعتها أجهزة حكومية على أرفع المستويات وعمليات تشاورية فيما بين الوزراء وكبار المسؤولين الآخرين، حددت الإطار العام للسياسات وتسوية المنازعات التي تنشأ بين الوكالات. ولكي توفر البلدان إطارا للأهداف والأولويات الإنمائية العامة والإرشاد لعمل الوزارات، وتتفادى عدم اتساق السياسات بقدر الإمكان، وضعت خططا تمت صياغتها من خلال العمليات التشاورية فيما بين الوكالات، وبمشاركة منظمات غير حكومية ومجموعات أخرى في بعض الحالات.

٢٠ - ومع الاعتراف، في عقد التسعينات، بأن الاستراتيجيات الإنمائية التقليدية وآليات تنسيق السياسات لم تول العناية الكافية لأهمية التنمية الاجتماعية والمحافظة على الموارد وحماية البيئة، باعتبارها عناصر ضرورية للتنمية الطويلة الأجل، بذلت الجهود على الصعيد الدولي من أجل مساعدة البلدان في إعداد خطط إنمائية متكاملة، تجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي عام ١٩٩٢، حدا جدول أعمال القرن ٢١ بجميع البلدان إلى إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وجداول أعمال وطنية للقرن ٢١. وفي عام ٢٠٠٢، جرى الاتفاق في مؤتمر قمة جوهانسبرغ، على أن تعد جميع البلدان استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥.

٢١ - ووضعت الأمم المتحدة تعريفا واسعا للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، باعتبارها عملية تفاعلية وتكرارية للتخطيط والمشاركة واتخاذ الإجراءات، يتم التركيز فيها على توجيه التقدم المحرز تجاه تحقيق استدامة الأهداف. ويعتزم إضفاء السمة المؤسسية على العمليات المتعلقة بالمشاورات والمفاوضات والوساطة وبناء التوافق في الآراء بشأن المسائل ذات الأولوية، التي قد تتباين بشأنها الاهتمامات. ففي كوستاريكا مثلا، يجري إعداد تقرير رسمي سنوي بعنوان تقرير حالة الدولة في مجال التنمية البشرية المستدامة، تشرف على إعداده

لجنة توجيهية تضم ممثلين للحكومة والمجتمع المدني، وتتلقى دعما دوليا، بغرض رصد التقدم المحرز تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

٢٢ - وقام أكثر من ٧٠ بلدا بصياغة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ويجري تنفيذ هذه الاستراتيجيات التي تشمل أهداف وسياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية. وفي بعض البلدان، تندرج الجوانب الثلاثة جميعها في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية الشاملة، بينما توجد في بلدان أخرى استراتيجيات أو خطط نوعية للتنمية المستدامة، أو جداول أعمال وطنية للقرن ٢١. وفي بلدان أخرى، تغطي استراتيجية الحد من الفقر جميع الجوانب الإنمائية.

استراتيجية جنوب أفريقيا للتنمية المستدامة

أقرت جنوب أفريقيا، عقب نهاية نظام الفصل العنصري، في عام ١٩٩٤، التنمية المستدامة باعتبارها حقا دستوريا مثبتا في دستور عام ١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠٤، نُظمت عمليات للإرشاد المجتمعي ومشاركة أصحاب المصلحة، مما أدى إلى إيجاد إطار لاستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، صدّقت عليه الحكومة في عام ٢٠٠٥، بينما نُشرت النسخة الوطنية الأولى من مشروع الاستراتيجية نفسها في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتقضي الاستراتيجية الوطنية بوضع خطة عمل تفصيلية وإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة على مستوى المحافظات. وتشمل المجالات المحددة في خطط العمل باعتبارها جزءا من الاستراتيجية، شبكة مدن جنوب أفريقيا، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الطاقة بأسعار في متناول اليد، ورفع كفاءة الطاقة، وإعداد استراتيجية وطنية لآلية كيوتو للتنمية النظيفة، ووضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للتنوع البيولوجي، والتنمية التكنولوجية، بما في ذلك تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض التطبيقات الصحية. ويجري إشراك القطاع الخاص في ذلك، وبخاصة في ما يتعلق بتغير المناخ والحد من الفقر وتحسين الأحوال الاقتصادية للسود.

٢٣ - ومنذ عام ٢٠٠٠، أضحت البلدان التي تتلقى مساعدات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ملزمة بإعداد ورقات استراتيجية للحد من الفقر. وبينما يتوافق التركيز على الفقر والمشاركة والمنظور الطويل الأجل في ورقات استراتيجية الحد من الفقر مع بعض الجوانب الهامة للتنمية المستدامة، فإن هذه الورقات لا تشمل في كثير من الأحيان حفظ الموارد وحماية البيئة، بالرغم من تشجيع البنك الدولي لتضمين المسائل الإنمائية فيها، وبخاصة ما يتصل منها بالفقر.

٢٤ - واستخدمت عدة بلدان نهجا آخر تجاه إدماج الأهداف المتعلقة بالاستدامة في عملية صنع القرار الاقتصادي في القطاعين العام والخاص معا، لغرض ضرائب أو رسوم على استهلاك الوقود الأحفوري أو التلوث أو التخلص من النفايات، أو لزيادة تلك الضرائب والرسوم، التي تستخدم عائداتها في كثير من الأحيان لتخفيض الضرائب المفروضة على العمالة، أو توفير الدعم لمشاريع كفاءة الطاقة أو الطاقة المتجددة. وطبقت بلدان أوروبية كثيرة ذلك النهج في إطار مفهوم ''الإصلاح الضريبي المتعلق بعدم الإضرار بالبيئة''. وأدخل عدد من البلدان النامية نظام فرض ضرائب على التلوث أو رسوم على الصناعات ذات الأثر البيئي الشديد. ومن شأن احتواء التكاليف البيئية والاجتماعية للأنشطة الأقل قابلية للاستدامة بهذه الطريقة، أن يساعد على إدماج العوامل البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرار الاقتصادي من خلال قوى السوق، بدون الدخول في مفاوضات سياسية معقدة، أو استخدام اللوائح وإجراءات الإنفاذ.

٢٥ - ويمكن أيضا توفير الدعم لتكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال المؤشرات والإحصاءات المناسبة، التي تستخدم لتحديد الأهداف الإنمائية ورصد التقدم المحرز فيها في نفس الوقت. ومن الضروري أن تعزَّز المؤشرات وتجمَّع قواعد البيانات التي يتكامل فيها بعدان أو ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة، من قبيل التكاليف الصحية الناجمة عن تلوث الهواء، والقيمة الاقتصادية لحماية مستجمعات المياه والتنوع البيولوجي، والقيمة الاجتماعية للأنظمة الإيكولوجية الطبيعية. ومن شأن المؤشرات الأكثر تعقيدا التي تجمع بين عدد من المتغيرات، كمؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، وأسهم رؤوس الأموال الطبيعية والبشرية والاجتماعية، و ''مؤشر المدخرات الحقيقية''، و ''الناتج المحلي الإجمالي غير الضار بالبيئة''، أن تفيد أيضا في رصد الاتجاهات في مجالات رفاه الإنسان، وتحديد الاتجاهات غير القابلة للاستدامة، التي قد تنتج عنها منافع في الأجل القصير على حساب رؤوس الأموال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل.

باء - الحوكمة والمشاركة

٢٦ - تشكل قيادة الحكومة، والتخطيط الاستراتيجي المتكامل، والأنظمة والقواعد وإجراءات الإنفاذ الفعالة، عناصر حاسمة للتنمية المستدامة. وفي كثير من البلدان، يجري توفير السلع والخدمات التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، وبخاصة الطاقة وإمدادات المياه، من خلال الوكالات العامة. وقد تكون الموارد الأخرى، كالغابات والثروات المعدنية، مملوكة للحكومة بينما يجري تطويرها عبر قطاع الصناعة، بموجب الأنظمة والقواعد الحكومية.

وعليه يتطلب تعزيز التنمية المستدامة رفع القدرة الإدارية للحكومة وتحسين خدمات القطاع العام.

٢٧ - وتمثل مشاركة المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص والجمهور بشكل عام، عناصر جوهرية أيضا لتخطيط التنمية المستدامة وتنفيذها. وقد تتأثر أنشطة أو قرارات كثيرة من الأنشطة والقرارات ذات الأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة، كاستثمارات القطاع الخاص والعمالة أو خيارات المستهلكين، بسياسات الحكومات الوطنية، لكنها تتحدد في معظمها من خلال عناصر فاعلة أخرى، وعلى يد أفراد في بعض الأحيان. وكثيرا ما تتصدر سلطات البلديات والسلطات المحلية الأخرى عمليات معالجة مسائل التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المتعلقة بالسياسات وعرضها، وهي أشياء تستطيع الحكومات المحلية تولي أمرها في مراحل لاحقة.

٢٨ - وقد تفضل الحكومات تجنب النظم والقواعد وإجراءات الإنفاذ، في معالجة بعض مسائل التنمية المستدامة، وتعتمد عوضا عن ذلك على الإجراءات الطوعية، التي تتخذها الأعمال التجارية والمستهلكون أو أطراف أخرى. وبينما تشير التجربة بصفة عامة إلى أن البرامج الطوعية تكون ذات أثر محدود نوعا ما، فإن هذه البرامج قد تكون مفيدة في مجال إيجاد أفكار من أجل اتخاذ إجراءات يمكن أن يتم تطويرها لاحقا لتصبح أنظمة وقواعد إلزامية. وقد تكون تدابير تشجيع امتثال الجمهور مفيدة في تكميل إجراءات الإنفاذ القانونية عند استحداث تدابير تنظيمية، وبما لا تقابل بالاستحسان في بعض الأحيان. ويمكن أن تعمل الحكومات مع رابطات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام ومؤسسات التعليم، على تحديد برامج التنمية المستدامة التي تتسم بفعالية التكلفة، وعلى تشجيع الدعم العام والعمل الطوعي.

٢٩ - ويحتاج تحسين مرافق الصرف الصحي على وجه التحديد إلى مشاركة أوسع، من بين الأهداف الإنمائية للألفية. وفي المناطق الريفية، حيث تكون المشاكل على أشدها، لا يمكن بصفة عامة توفير خدمات الصرف الصحي من خلال اتباع الحكومات الوطنية لنهج مركزي يتجه من أعلى إلى أسفل. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تقسم مسؤولية الحكومات عن مرافق الصرف الصحي على الوزارات المختصة بالمياه والصحة والتنمية الريفية، بدون تحديد واضح للوزارة التي تتولى القيادة . وتتطلب خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية وعلى أطراف المناطق الحضرية قيام الأسر المعيشية بتشييد المرافق وصيانتها، وممارسة جميع الأفراد لطقوس الصحة البدنية بشكل منتظم. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن يشكل تنظيم حملة وطنية رفيعة المستوى بشأن مرافق الصرف الصحي، بدعم نشط من وكالات

متعددة، أن يشكل عنصرا حفازا ضروريا لاستنفار الأسر المعيشية وتحقيق تغير في أنماط السلوك. وقد ثبتت فعالية نهج ''خدمات الصرف الصحي الشاملة التي تقودها المجتمعات المحلية''، الذي استخدم في باكستان وبنغلاديش والهند، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتقوم الحكومات، بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بتثقيف الجمهور في مجال تحفيز الطلب على خدمات الصرف الصحي، وتوفير المعلومات عن الخيارات التكنولوجية، ودعم آليات التمويل المجتمعية. ويُترك الأمر بعد ذلك إلى الأسر المعيشية المفردة كي تختار المرافق المناسبة لاحتياجاتها وتتولى تشييدها.

٣٠ - وللمرأة دور ذو أهمية خاصة في الاتجاه صوب التنمية المستدامة، يعود السبب فيه بشكل جزئي إلى غلبة دورها في مجالات رعاية الأطفال والأغذية والصحة. وهناك ما يُثبت أن قيام المرأة بالتصرف في دخل الأسرة للإنفاق على التغذية والرعاية الصحية والتعليم والأغراض الأخرى المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر الأسري، يكون أرجح من قيام الرجل بذلك في مجتمعات كثيرة. وأنشأ عدد من البلدان، بما فيها البرازيل وشيلي والمكسيك، برامج تتيح للأسر ذات الدخل المنخفض استحقاقات نقدية من خلال الأم، في ظروف الالتحاق بالمدارس وعمل الفحوص الصحية الدورية والتثقيف في مجالي الصحة والتغذية. وفي المكسيك، جرى التوسع في البرنامج المسمى ملاءمة الفرص، بعد نجاح المرحلة التجريبية، كي يوفّر المساعدة لغالبية الأسر الريفية ذات الدخل المنخفض في البلد، مما أدى إلى رفع معدل الالتحاق بالمدارس وتخفيف وطأة الفقر وخفض معدلات إصابة الأطفال بالمرض. وثبتت أيضا فعالية برنامج المنح الأسرية في البرازيل، وبرنامج تضامن شيلي، ذي التصميم المماثل، في مجال تخفيف وطأة الفقر والحد من عدم المساواة. وقامت مالي، من خلال اتباع نهج آخر، باستخدام برامج وجبة الغداء في المدارس الريفية، من أجل رفع معدلات الالتحاق في المدارس وتحسين تغذية الأطفال في الأسر ذات الدخل المنخفض.

٣١ - وتستطيع منظمات المجتمعات المحلية أن تقوم، بدعم من الحكومات الوطنية والمنظمات المعنية بالتنمية المستدامة، بأدوار فاعلة رئيسية في تعزيز الاستخدام المستدام للأرض في المناطق الريفية. وفي منطقة راجاستان شبه القاحلة، في شمال غرب الهند، نظّمت القرى أنفسها من أجل إدارة موارد المياه واستخدام الأرض بطرائق تزيد إنتاجيتها الزراعية بشكل مثير. وحوّلت إعادة إحياء الأساليب التقليدية لجمع مياه الأمطار وإعادة تشييد هياكل تخزين المياه كالجسور والمستودعات والصهاريج المدفونة في الأرض ومستودعات إعادة تغذية المياه الجوفية وقنوات الري، الأراضي القاحلة التي تدهورت حالتها إلى حقول ومراعٍ منتجة، من خلال الجهود الجماعية. وتشمل برامج مماثلة شبكة البرامج الريفية لتوفير الدعم في باكستان، وبرنامج بنغلاديش لتطوير المناطق الريفية وإعمارها، وبرنامج إجراءات نماء السكان

والمجتمعات المحلية في تايلند. واتسمت هذه البرامج الناجحة بوجود تنظيمات وقيادات مجتمعية قوية، وبتوفير الدعم لها من خلال توفير الحكومات للسياسات والمساعدة التقنية والدعم المالي. وتجري الاستفادة في كثير من الأحيان، من النظم الاجتماعية التقليدية في تحقيق فعالية جهود المجتمعات المحلية. وفي بعض المجالات، قامت الحكومات، بالتعاون مع منظمات المجتمعات المحلية، بتوفير الدعم لمشاريع الأشغال العامة التي تستخدم العمل المحلي المأجور وتدفع الحد الأدنى من الأجور كتدبير لمكافحة الفقر يؤدي أيضا إلى تحسين الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطرق ومرافق المياه، وهياكل حفظ التربة.

٣٢ - وثبتت فعالية أنشطة الحراجة المجتمعية، التي تنفذ بدعم من وكالات الحراجة الحكومية، وتجري الاستفادة فيها في كثير من الأحيان من النظم والثقافات التقليدية لإدارة الغابات، في عدد من البلدان الآسيوية، في مجال حماية الغابات مع تحسين وسائل كسب العيش للمجتمعات المحلية، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية. ويعتبر الدعم من خلال السياسات الحكومية أمرا ضروريا لهذه البرامج، نظرا إلى وجوب أن تتاح للمجتمعات المحلية إمكانية استغلال الغابات بصورة قانونية، وأن تمنح الحق في إدارتها وجني منتجاتها، وهي حقوق تتحكم فيها الحكومات الوطنية في كثير من الأحيان. وتستطيع المجتمعات المحلية أيضا حماية الغابات من عمليات الاحتطاب والإزالة غير المشروعة، وتوفر بذلك الدعم الضروري لوكالات الغابات الحكومية التي تفتقر إلى وسائل لإنفاذ قوانين حماية الغابات. وجرى في الفلبين وكمبوديا ونيبال والهند على سبيل المثال، اعتماد قوانين تمنح قرى معينة الحق في استخدام الغابات وسلطة إدارتها، في مناطق غابية معينة. ووفرت المساعدة الدولية الدعم المالي والتقني والتدريب لهذه البرامج. وتوفر منتجات الغابات، علاوة على المشاريع الزراعية المستدامة الصغيرة الحجم، وقطع الأخشاب بصورة قابلة للاستدامة من أجل توفير مواد البناء، سبلا لكسب العيش للمجتمعات المحلية.

٣٣ - وتستطيع الرابطات المحلية لمستخدمي المياه، التي تعمل بدعم من وكالات الري وإدارة المياه الحكومية، توفير وسائل تتسم بفعالية التكلفة من أجل توزيع مياه الري بشكل يتسم بالكفاءة والإنصاف، بجانب المحافظة على هذه النظم. وتستطيع الوكالات الحكومية دعم هذه الترتيبات من خلال كفالة توفر إمدادات المياه لهذه النظم، وتوفير المساعدة في مجالي التنظيم والتدريب، وتوفير التسهيلات الائتمانية من أجل تطوير الهياكل الأساسية للري. وفي بعض البلدان الآسيوية، يتولى أعضاء هذه الروابط أداء معظم العمل بأنفسهم، وبخاصة في المجتمعات المحلية ذات التقاليد في مجال هذا النوع من التعاون. وفي أمريكا اللاتينية، تقوم رابطات المزارعين عادة بتعيين موظفين محترفين لإدارة الوسائل التقنية، بينما تتولى

هي مسؤولية صنع القرارات المتعلقة بالتوزيع والرسوم والصيانة وعمل الترتيبات مع الوكالات الحكومية.

٣٤ - ونظرا إلى أن المدن الكبيرة تمثل مراكز تجمع للسكان والصناعات والثروات والاستهلاك، فإنها تعاني من الإجهاد البيئي والاجتماعي بقدر يفوق معاناة المناطق الأقل سكانا. لكنها أيضا مراكز للتعليم والبحث وتنظيمات المجتمعات المدنية، وكثيرا ما تتولى القيادة في معالجة المسائل المتعلقة بالاستدامة. وتقوم مدن كثيرة، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا، بإعداد وعرض نهج ابتكارية تجاه مشاكل التنمية المستدامة، مستبقة في ذلك حكوماتها الوطنية. وتحظى كوريتيبا، في البرازيل، بقصب السبق في هذا المجال، حيث شرعت فيه منذ السبعينات. ونظرا إلى أن المدن كثيرا ما تعاني مشاكل مشتركة تختلف عن مشاكل المناطق الريفية والبلدات الصغيرة، فقد قامت سلطات البلديات بتشكيل شبكات دولية من أجل تبادل الخبرات، من قبيل شبكة الحكومات المحلية المعنية بالاستدامة، وشبكة المدن الأفريقية المستدامة. ويمكن للحكومات الوطنية توفير الدعم لتلك الجهود التي يمكنها أن توفر الاستنارة لعمليات صنع القرار على الصعيد الوطني. ويمكن الإعلان عن البرامج والسياسات الناجحة واستنساخها في مدن أخرى، ويتعين اتخاذ معظم الإجراءات الضرورية لكفالة استدامة الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك حفظ موارد الطاقة والمياه، على يد المستهلكين الأفراد والأسر المعيشية المفردة، مع قيام الحكومات بتوفير التشجيع والحوافز. ومن المعروف بصفة عامة أن تخفيض استهلاك الأسر المعيشية للطاقة، من خلال تقييد الحيز الذي تتم تدفئته أو تبريده، وتركيب الحيطان والنوافذ ووسائل الإضاءة والأجهزة المترلية التي تتسم بكفاءة الطاقة، والحد من استخدام السيارات، والأخذ بأنماط سلوك أخرى مختلفة للاقتصاد في الطاقة، تكون ذات فعالية كبيرة من حيث التكلفة. وبينما تستطيع الحكومات وضع المعايير المتعلقة بتشييد المساكن وتحقيق كفاءة الطاقة في الأجهزة والمركبات، فإنها لا تستطيع مراقبة أنماط سلوك الأسر المعيشية، الذي يتحكم بقدر كبير في حجم استهلاكها للطاقة. غير أن الحكومات تستطيع العمل مع مرافق الطاقة والمنظمات البيئية ومنظمات المجتمعات المحلية ووسائط الإعلام، من أجل محاولة التأثير على أنماط سلوك المستهلكين، من خلال آليات من قبيل وضع أسعار لفترات التحميل القصوى، وأسعار تتزايد مع ازدياد حجم الاستهلاك، وحوافز لاستخدام الأجهزة ذات الكفاءة، ومن خلال توفير المعلومات عن الممارسات التي تؤدي إلى الاقتصاد في المال والطاقة معا. وتستطيع الحكومات أيضا تعزيز إمكانية الحصول على البضائع والخدمات التي تتسم بكفاءة الطاقة والموارد، وضرب المثل من خلال أنماط استهلاكها الخاص للبضائع والخدمات.

جيم – إيجاد الأسواق للتنمية المستدامة

٣٥ – يشدد منظور الطاقة المستدامة على أن الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية ليست مجرد مجالات تتعين حمايتها من أجل قيمتها الذاتية وإمكانية استدامتها في الأجل الطويل، بل ولأنها أيضا توفر خدمات اقتصادية والاجتماعية قيمة. وعلى سبيل المثال، تمتص الغابات والأراضي الرطبة الأمطار الغزيرة، مما يؤدي إلى منع حدوث الفيضانات وتنقية المياه وخفض الرواسب والتلوث، والمحافظة على جودة المياه في أسفل مجاري الأنهار، علاوة على المحافظة على التنوع البيولوجي. غير أن المنافع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخدمات ليست مقيمَّة في الأسواق الحالية، ولا يرى ملاّك الغابات أو الأراضي الرطبة في حماية الأنظمة الإيكولوجية سوى حوافز اقتصادية قليلة. وتتمثل إحدى الأدوات الناشئة لحماية هذه المجالات القيمة، في نظام ''دفع مقابل مالي للخدمات البيئية''، الذي يدفع فيه المستفيدون من الخدمات البيئية مقابلا ماليا للمالكين لقاء حمايتهم للأنظمة الإيكولوجية وتوفيرهم لتلك الخدمات. وفي كوستاريكا مثلا، يدفع أحد مرافق المياه لملاّك الأرض في مناطق مستجمعات المياه العليا، أموالا لقاء حمايتهم للمنحدرات المغطاة للغابات، التي تقلل من سيلان المياه وتحد من التعرية والترسيب، وتوفر الحماية بذلك لإمدادات المياه للمستخدمين في المناطق السفلى لمجاري الأنهار، من الناحيتين الكمية والنوعية.

٣٦ – وتتمثل أكبر أسواق البضائع والخدمات البيئية في أسواق المنتجات المتعلقة بالانبعاثات، استنادا إلى الأنظمة المتعلقة بوضع حد أقصى للانبعاثات الملوثة مع إتاحة إمكانية الاتجار في الائتمانات المتعلقة بها. ونجحت تلك النظم التجارية، التي طورت في الأصل من أجل الحد من انبعاثات الرصاص الذي يحتوي عليه البترين، وثاني أكسيد الكبريت الذي تطلقه مجمَّعات توليد الطاقة الكهربائية، في جعل تخفيضات الانبعاثات تحظى بقدر أكبر من القبول لدى قطاع الصناعة، وخفض الانبعاثات بوتيرة أسرع مما تتطلبه الأنظمة، وتقليل تكلفة تحقيق خفض الانبعاثات بصفة عامة. وأدى ذلك النجاح إلى إعداد نظم مماثلة لانبعاثات غازات الدفيئة وائتماناتها، في إطار بروتوكول كيوتو. وبينما تظل معظم أسواق الخدمات البيئية أسواقا وطنية – أو إقليمية كما في حالة نظام التبادل التجاري الأوروبي المتعلق بغازات الدفيئة – فإن آلية كيوتو للتنمية النظيفة هي أول سوق عالمية للخدمات البيئية، تأسست بموجب اتفاق حكومي دولي. وسيجري تناول أسواق الكربون هذه في الفرع الثاني من هذا التقرير، الخاص بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الأسواق الدولية الطوعية.

المدفوعات الدولية المتعلقة بخدمات غابات إيوكراما المطيرة

أعلن في آذار/مارس ٢٠٠٨، اتفاق بشأن المدفوعات الدولية المتعلقة بالخدمات البيئية المتحصل عليها من محمية غابات إيوكراما المطيرة في غيانا، التي تضم ملايين الإيكرات من الغابات المطيرة المعمَّرة، التي نُحيت جانبا لأغراض البحث، غير أن الدعم المالي المقدم من المانحين ظل يتناقص. وتتسم المنطقة بتنوع بيولوجي غني، كما تمثل الغابات المطيرة عنصر استقرار للأحوال المناخية في الإقليم المداري لأمريكا الجنوبية. وقد أبرم الاتفاق الطبيعي بين محمية إيوكراما وبين مؤسسة كانوبي كابيتال (Canopy Capital) بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، التي يملك جزءا من أسهمها البرنامج العالمي للغطاء النباتي، علاوة على مستثمرين من القطاع الخاص. وستوفر المؤسسة التمويل اللازم لإدارة المحمية، مقابل حصة في حقوق خدمات النظام الإيكولوجي، بهدف استكشاف الأسواق للائتمانات المتعلقة بهذا النوع من الخدمات. وإذا توفرت للمحمية استثمارات إضافية، فسيكون بوسعها تحقيق الاكتفاء الذاتي في النواحي المالية، بحلول عام ٢٠١٠، على أساس مثل هذه المدفوعات. وتسعى غيانا أيضا إلى إيجاد تمويل لأجزاء أخرى من غاباتها المطيرة.

٣٧ - ولم تؤسس بعد على أساس حكومي دولي، أسواق دولية لخدمات بيئية عالمية أخرى، بسبب صعوبة تحديد هذه الخدمات كميا وتحويلها إلى سلع، ضمن أسباب أخرى. غير أن أسواق الكربون الطوعية الدولية، على صغرها بالمقارنة إلى أسواق كيوتو، تشمل بالفعل حماية الغابات الطبيعية، وتساعد بذلك على حفظ التنوع البيولوجي علاوة على تخفيف أثر تغير المناخ.

٣٨ - وأنشئت أيضا أسواق لائتمانات الطاقة المتجددة، حيث تشترط بعض البلدان على مرافق الطاقة الكهربائية استخلاص نسبة معينة من الطاقة التي توفرها من مصادر متجددة للطاقة، وهو إجراء يعرف باسم معيار حافظة الطاقة المتجددة. ولإضفاء المرونة على هذا الإجراء، تتاح للمرافق إمكانية استيفاء هذا الشرط من خلال قيامها هي بإنتاج الطاقة من مصادر متجددة أو شرائها لائتمانات الطاقة المتجددة من جهات أخرى. وبذا يستطيع أي صاحب عمل أو مالك أرض تركيب توربين هوائي، أو استخدام تقنية إنتاج الطاقة الشمسية، أو أية مصادر أخرى متجددة لإنتاج الطاقة، بغرض استخدام الطاقة التي ينتجها أو الاتجار بها أو بيع ائتماناتها لمرافق إنتاج الطاقة، ويقلل بذلك من تكلفتها. ومع أن نظم إنتاج الطاقة المتجددة في البلدان النامية قد تستوفي شروط الأهلية للحصول على ائتمانات آليات التنمية النظيفة، شريطة أن تكون في حاجة إلى تمويل إضافي كي يتحقق تنفيذها، فإن

مثل هذه النظم لا تصلح للاستخدام بغرض استيفاء شروط إنتاج الطاقة المتجددة في البلدان المتقدمة النمو. وربما تساعد إقامة سوق دولية لائتمانات الطاقة المتجددة المتحصل عليها من البلدان النامية، بغرض الاتجار بها في أسواق البلدان المتقدمة النمو، على استقطاب المزيد من التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة في البلدان النامية، على الرغم من أنه سيتعين أن تكفل هذه الترتيبات ألا تكون هذه الأسواق مجرد نسخ ازدواجية لآليات التنمية النظيفة.

٣٩ - ويشترط على مرافق الطاقة في بعض الحالات أن تتيح للمستهلكين إمكانية قياس ''استهلاكهم الصافي'' وأن تشجع الاستثمار الخاص في المشاريع الصغيرة الحجم لإنتاج الطاقة المتجددة محليا، من خلال توفير الضمانات للمستهلكين الذين يستثمرون في نظمهم الخاصة لإنتاج الطاقة، بأن تتيح لهم إمكانية شراء الطاقة من الشبكة حينما تتجاوز احتياجاتهم قدرتهم الإنتاجية، وإمكانية بيع الطاقة إلى الشبكة حينما يتجاوز إنتاجهم احتياجاتهم. ويكتسب هذا التدبير أهمية خاصة فيما يتعلق بنظم إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي تنتج الطاقة بشكل متقطع فقط.

تشجيع إنتاج الطاقة المتجددة في ألمانيا

يتعين على مرافق الطاقة الكهربائية في ألمانيا شراء الكهرباء من منتجي الطاقة المتجددة بأسعار تفضيلية، من خلال نظام ''تعريفة تغذية الشبكة''، وتشجيع الاستثمار الخاص في الطاقة المتجددة من قبل قطاع الصناعة أو الأسر المعيشية. وتمثلت نتيجة ذلك في أن مصادر الطاقة المتجددة توفر الآن نسبة ١٤ في المائة من حجم إنتاج الكهرباء (٢٠٠٧)، متجاوزة بذلك الهدف الأوروبي المرسوم لعام ٢٠١٢، وهو نسبة ١٢ في المائة، ومتقدمة على هدف بلوغ نسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وتتصدر ألمانيا الآن إنتاج الطاقة بقوة الرياح في العالم، حيث يوجد فيها ثلث القدرة الإنتاجية العاملة في العالم، وتستحوذ على حصة كبيرة من السوق العالمية لمعدات التوليد. وهي دولة رائدة أيضا في مجال استخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه وإنتاج الكهرباء معا.

٤٠ - ويمكن استخدام الإعانات المالية لإنشاء أسواق للتكنولوجيات القابلة للاستدامة، من خلال تضمين المنافع البيئية والاجتماعية فيها، وتوفير الدعم المالي للتكنولوجيات التي تحتاج إلى المزيد من التطوير والترقية كي تصبح أكثر قدرة على منافسة التكنولوجيات التقليدية من حيث التكلفة. ويمكن أيضا دعم التكنولوجيات القابلة للاستدامة من خلال خفض الإعانات المالية المقدمة إلى التكنولوجيات التقليدية المنافسة لها. ويمكن أن يصبح استرداد مرافق الطاقة والمياه للتكلفة مثلا، حافزا على تحسين كفاءة الطاقة والمياه، وعلى تطوير تكنولوجيات

جديدة أكثر كفاءة، علاوة على توفير العائدات بغرض دعم عمليات تحسين الكفاءة والتوسع في خدمات الطاقة والمياه لتشمل الذين لا يحصلون عليها حاليا.

٤١ - ويمكن للحكومة والسلطات المحلية أيضاً أن تنشئ أسواقاً داعمة للتنمية المستدامة أو أن تعزّزها عن طريق سياسات الشراء الحكومية. وقد وضعت حكومات عديدة سياسات تقضي بشراء المباني التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة والمركبات والمنتجات غير الضارة بالبيئة والكهرباء المولّدة من مصادر الطاقة المتجددة ومنتجات التنظيف المأمونة وغير الضارة بالبيئة والأغذية المنتجة بطريقة مستدامة، أو تشجّع على ذلك. وعلى الصعيد الاجتماعي، يمكن للوكالات الحكومية أن تمنح أجوراً جيدة وتهيئ ظروف عمل حسنة وتعتمد سياسات غير تمييزية في التوظيف، وأن تشترط على المتعاقدين معها الالتزام بذلك. ويمكنها أيضاً أن ''تمارس تمييزا إيجابيا'' لصالح الفئات المهمّشة تقليدياً، من أجل تعزيز الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي. ولا تتسم هذه السياسات بأنها تتيح جني الفوائد من الأنشطة الحكومية فحسب، بل وبأنها تشكل أيضاً نموذجاً يُحتذى به في مجال المشتريات بالقطاع الخاص، وتحفز الأسواق التي قد تكون بطيئة النمو في غياب هذه السياسات.

٤٢ - ويمكن للضغط الجماهيري أيضاً أن يشجّع على استدامة الأسواق مما يدعم الجهود الحكومية. وفي السنوات الأخيرة، شهد الطلب على المباني التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة ارتفاعا سريعاً في بعض البلدان المتقدمة النمو، حيث أصبح حصول مقارّ الشركات على تقديرات مرتفعة في مجال مراعاة البيئة رمز هيبة لها. وقام مجلس الأبنية المراعية للبيئة في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع نظام قيادي لتقييم تصميم المباني المراعية للبيئة وكفاءتها في مجال الطاقة، يشتمل على مبادئ توجيهية وتُمنح بموجبه شهادات تُصنّف فيها هذه الأبنية ضمن الفئة الفضية أو الذهبية أو البلاتينية. وشيدت مبانٍ مصدّقة بموجب هذا النظام، أو يجري تشييدها، في ٤١ بلداً تشمل البرازيل وسري لانكا والصين وغواتيمالا والمكسيك والهند واليابان، إلى جانب الولايات المتحدة.

٤٣ - وتمثل نظم التأمين وسيلة أخرى للإقدام على المجازفات، بما فيها المجازفات البيئية، في الحسبان أثناء اتخاذ القرارات الاقتصادية، إذ تعطي مؤشرات على المجازفات المجدية وغير المجدية. ويمكن للجفاف أن يتسبّب في انتكاسة كبرى للتنمية الزراعية والريفية، ليس فقط لأنه يحد من وفرة إمدادات الأغذية والدخل، بل ولأنه يدمر أيضاً الأصول الطويلة الأجل، مثل الثروة الحيوانية، كما يجبر الأسر على إنفاق مدّخراتها وبيع أراضيها وأصولها الأخرى، مما يدفعها نحو الفقر الذي يصعب عليها الإفلات منه في غياب هذه الأصول. وفي السنوات الأخيرة، أظهرت مشاريع تجريبية نُفِّذت في عدد من البلدان النامية، استعداد الملاّك لشراء

تأمينات ضد الجفاف، حيث وُضعت نظم إدارية كلفت الجدوى المالية لإتاحة هذه التأمينات على الصعيد التجاري، بل وجدوى تخفيف المخاطر عن طريق توزيعها على أسواق إعادة التأمين العالمية. وتمثّلت إحدى الخطوات الرئيسية المتّخذة في هذا المجال في وضع نظم لرصد تساقط الأمطار أو الظواهر الجوية الأخرى، توفر قياسات ذات صلة وثيقة بخسائر المحاصيل وتتسم في الوقت نفسه بالبساطة والقوة وانخفاض التكلفة والموثوقية، ولا تتطلب تقييم خسائر كل مزرعة على حدة. ومثال ذلك مشروع نُفِّذ في إثيوبيا على نحو تجريبي بدعم من برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والمملكة المتحدة، ويجري الآن توسيع نطاقه ليشمل ٦,٧ ملايين شخص.

دال – كفالة الاستدامة في الأجل الطويل

٤٤ – يثير تغير المناخ تحدياً رئيسياً في وجه التنمية المستدامة لأنه يؤثر في مجال الزراعة والموارد المائية والأمن الغذائي وتنمية المناطق الساحلية، وعلى الكوارث الطبيعية وجوانب أخرى من التنمية المستدامة. وبينما بدأت بعض آثار تغير المناخ تظهر بالفعل، فإنه يتوقع أن تظهر الآثار الرئيسية على مدى يتراوح بين خمسين ومائة عام أو ربما أكثر من ذلك. وسيتطلب التصدي لهذه الآثار بذل جهود للحدّ من تغير المناخ، عبر التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيّف مع تغير المناخ الذي سيحدث. وسيستلزم الحدّ من تغير المناخ تكاليف ضخمة تشمل تكاليف قصيرة الأجل، مقابل فوائد معظمها طويل الأجل. ويتمثّل أحد التحديات الكبرى في إقناع الناس بضرورة إدخال تغييرات جذرية على الأسعار وأنماط الاستهلاك، مقابل الحصول على فوائد في المستقبل لا يدركون كنهها بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لكون آثار تغير المناخ ذات طبيعة عالمية وليست محلية، فإن كل فرد وكل مجتمع محلي بل وكل دولة، لا يستفيد إلا بقدر قليل جداً من عمله، ويستفيد بشكل رئيسي من أعمال الآخرين. ونتيجة لذلك، لم تعالج هذه المشكلة العالمية الطويلة الأجل بفعالية بعد. وتسير قلة من البلدان على طريق تحقيق مجرد الأهداف المحدودة للغاية المنصوص عليها في إطار بروتوكول كيوتو، ناهيك عن الحد بدرجة كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة، وهو المطلوب لتحقيق الاستقرار في مجال تغير المناخ في الأجل الطويل. ولكي تفي البلدان المتقدمة النمو الأطراف في بروتوكول كيوتو بالتزاماتها بموجب البروتوكول للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، فإنها ستحتاج إلى أن تستخدم بدرجة كبيرة آليات المرونة التي يتضمنها البروتوكول، بما في ذلك آلية التنمية النظيفة. لكن هذه الآليات لا تكفي لتلبية الحاجة الطويلة الأجل المتمثلة في تحقيق استقرار المناخ.

٤٥ - وتشير التقديرات إلى أن خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى ثلاثة أرباع المستويات الحالية، بحلول عام ٢٠٥٠، كي يستقر تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي على مستوى يعادل ضعف مستواه قبل العصر الصناعي تقريبا، قد يكلّف نسبة تصل إلى ١ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي سنوياً، أو ما يقارب ٥٠٠ مليار دولار في العام. وتظل هذه التقديرات رهنا على السياسات المعتمدة وتاريخ وضعها، وعلى كيفية تراجع تكاليف تكنولوجيات الطاقة البديلة. وتشير التصورات إلى أن التكاليف قد تتجاوز هذا المبلغ بعدة أضعاف، أو قد تقلّ عنه إذا عوّضت وفورات كفاءة الطاقة وتكاليف تحقيقها والمحافظة عليها. وقد تصبح التكاليف أكبر بكثير، وفق رأي بعض خبراء المناخ، كي يتسنى الحدّ من الانبعاثات بدرجة أكبر.

٤٦ - وسيتطلب الحد من انبعاثات غازات الدفيئة استخدام تكنولوجيات جديدة لكفاءة الطاقة، ووضع معايير أو حوافز تنظيمية لاعتماد تلك التكنولوجيات. وقد تشكّل هذه المعايير أو الحوافز في البلدان النامية عقبة أمام صادرات البلدان المتقدمة النمو. وسيلزم توفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية لتحسين قدراتها في مجال التصنيع، بحيث تتمكن من تلبية المتطلبات الجديدة الأكثر تشدداً المفروضة في أسواق البلدان المتقدمة النمو، الرامية إلى الحدّ من تغير المناخ.

٤٧ - وسيكون التكيّف مكلفاً أيضاً، لكن سيصعب تقدير التكاليف التي ستكون وثيقة الصلة بالفوائد المحققة على امتداد المكان والزمان. ومن المتوقع أن تبدأ تكاليف التكيّف عند مستوى منخفض في الأجل القصير إلى المتوسط، ثم ترتفع بسرعة في الأجل الطويل، نظراً لزيادة تغير المناخ وآثاره. وستتحقق كفاءة تكلفة أوجه تكيّف عديدة، مثل تغيير الممارسات الزراعية للتكيّف مع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض إمدادات المياه، وإقامة الحواجز البحرية لحماية المناطق الساحلية من ارتفاع منسوب مياه البحر، فيما يختص بالآثار الخفيفة، لكن الأمر سيختلف فيما يتعلق بالآثار الكبيرة.

٤٨ - وتوفر آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو وسيلة مبتكرة لتخفيض تكلفة الوفاء بالتزامات كيوتو في البلدان المتقدمة النمو، ودعم البلدان النامية في مجال الحد من تغير المناخ. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو، تاريخياً، مسؤولية أكبر تجاه انبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ الناجم عنها، وهي قادرة على تحمّل تكاليف أعمال البحث والتطوير الطويلة الأجل اللازمة للتصدي لظاهرة تغير المناخ وآثارها. وفي عام ٢٠٠٦، حُوِّل مبلغ ٤,٨ مليون دولار إلى البلدان النامية عبر آلية التنمية النظيفة، للمساعدة على الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة.

٤٩ - بينما تنتج معظم انبعاثات غازات الدفيئة عن الوقود الأحفوري، فإن حوالي ١٨ في المائة منها ينجم عن إزالة الغابات الاستوائية بغرض تحويلها إلى أراضٍ زراعية أو مراعٍ أو مزارع أشجار، وعن تغيرات أخرى تتصل باستخدام الأرض. ومع أن بعض الدراسات يدل على أن مثل هذه المشاريع قد تكون فعالة جداً من حيث التكلفة، فيما يتعلق بالحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، إلا أنها غير مؤهلة حالياً للاستفادة من التمويل عن طريق آلية التنمية النظيفة. وفي سياق المناقشات الرامية إلى إقامة نظام لتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢، يجري النظر في آلية لتعزيز ودعم البرامج الهادفة إلى الحدّ من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. ويمكن أن يوفّر الاتفاق بشأن مثل هذه الآلية دعماً مالياً إضافياً قيّماً في مجال التنمية المستدامة في البلدان النامية وكذلك في مجال الحدّ من تغير المناخ.

٥٠ - وبالإضافة إلى أسواق غازات الدفيئة القائمة في إطار بروتوكول كيوتو، توجد أيضاً أسواق طوعية للمؤسسات التجارية أو المنظمات أو الأفراد الراغبين في دفع مقابل مالي للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، يدفع عموماً في شكل ''تعويضات'' عن الانبعاثات التي يتسببون فيها، إما كمساهمة للصالح العام أو كمؤشر على مسؤولية الشركات. ويشكّل سوق شيكاغو لتبادل الانبعاثات الكربونية مثالاً للسوق الطوعي لانبعاثات الكربون، وكذلك المؤسسات التي تعرض دفع تعويضات عن تكاليف الحد من انبعاثات الكربون الناجمة عن السفر الجوي واستخدام السيارات أو الأنشطة الأخرى التي تستهلك الطاقة. ويجري وضع معايير ونظم للتوثيق، بغرض كفالة أن تكون تعويضات هذه البرامج واقعية. ويمكن للحكومات أن تعترف بمساهمة الأسواق الطوعية في تحقيق الأهداف الرسمية المتعلقة بتغير المناخ وتشجعها. ويمكن للبرامج الطوعية الفعّالة أن تشكّل أساساً لإنشاء أسواق تنظيمية أو وضع تدابير أخرى إلزامية لحماية البيئة، كما يمكنها أن توفر أسواقاً لمشاريع الحد من الانبعاثات غير المشمولة بالأسواق التنظيمية القائمة، مثل حماية الغابات.

٥١ - وتظهر الإجراءات الفعّالة المتّخذة في إطار بروتوكول مونتريال المتعلق بحماية طبقة الأوزون بهدف الحد من انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون، أنه في حالة الفوائد الكبيرة والتكاليف الصغيرة، يمكن للمجتمع الدولي بقيادة البلدان المتقدمة النمو، أن يتّخذ تدابير جماعية للتصدّي للمشاكل العالمية الطويلة الأجل.

٥٢ - وتمثل حماية التنوع البيولوجي مشكلة أخرى تقتضي التحرك حالياً لتلافيها، بغرض جني فوائد طويلة الأجل. وعلى غرار تغير المناخ، يُعدّ التنوع البيولوجي مسألة عالمية لا يجرى التعامل معها بفعالية في إطار الآليات الحالية. فالتنوع البيولوجي يشكل مورداً وطنياً وعالمياً على السواء، لكن فوائد حفظه ليست مفهومة على نطاق واسع وعلى نحو واضح. ويشمل

حفظ التنوع البيولوجي عموماً حماية الغابات الطبيعية والنظم الإيكولوجية المعزولة التي تضم أنواعاً فريدة. وترتب على حماية هذه النظم الإيكولوجية، وعلى إجراء الدراسات التي تحدد الأنواع المهددة بالانقراض والنظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها، بعض الأثر الفعّال في مجال حماية التنوع البيولوجي في بعض البلدان. لكن التقييمات تشير إلى تزايد عدد الأنواع المهددة بالانقراض وتناقص الأعداد الموجودة منها. وينبغي رفع درجة الوعي وزيادة البرامج الدولية لتعزيز المساعدة المالية والتقنية لحماية التنوع البيولوجي.

٥٣ - وشهدت المناطق المحمية زيادة وتوسعاً مستمرين في السنوات الأخيرة، حيث كانت تغطي، بحلول عام ٢٠٠٦، مساحة إجمالية توازي ٢٠ مليون كم مربع. إلا أن هناك قلقاً من ألا تجري إدارة العديد من هذه المساحات أو حمايتها على النحو المناسب. وينبغي على وجه الخصوص، توسيع نطاق المناطق البحرية بغية تعويض خسائر الموارد البحرية وانهيار مصائد الأسماك.

٥٤ - ويمكن لجمع التمويل من مصادر حكومية ومصادر خاصة، أن يوسع نطاق المناطق المحمية ويكفل توفير حماية طويلة الأجل للتنوع البيولوجي. وفي العديد من النظم الإيكولوجية، تتوافق حماية التنوع البيولوجي مع بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الحراجة المستدامة أو السياحة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن للحكومات والمجتمعات المحلية والمؤسسات التجارية والمنظمات المعنية بحفظ التنوع البيولوجي، أن تعمل معاً لتتيح القيام بأنشطة تجارية محدودة، مع استبعاد الأنشطة غير المستدامة بصورة نهائية. وفي بعض البلدان، اشترت منظمات معنية بحفظ التنوع البيولوجي حقوق دائمة لتنمية مناطق تتسم بأهمية خاصة من حيث التنوع البيولوجي، تاركة للمؤسسات التجارية الاحتفاظ بملكية هذه الأراضي والحق باستخدامها تجارياً على نحو محدود، الشيء الذي يحقق فعالية استخدام الموارد المحدودة للمنظمات الخاصة المعنية بحفظ التنوع البيولوجي، ويوفر رأس المال للأعمال التجارية المستدامة. ويمكن للحكومات أن تعزز هذه الشراكات عن طريق القواعد التنظيمية والحوافز الضريبية، أو حتى توفير التمويل الداعم أو التحفيزي.

٥٥ - وتتمتع العديد من المناطق التي تتميز بالتنوع البيولوجي بقدرة كبيرة على جذب السياح مما يشكل حافزاً اقتصادياً، وفي بعض الحالات، آلية مالية لحماية التنوع البيولوجي. وتشكّل الغابات المطيرة والجبال والشعاب المرجانية وغيرها من النظم الإيكولوجية نقاط جذب للسياح، ويمكن استخدام الرسوم السياحية وغيرها من عائدات السياحة لحماية النظم الإيكولوجية وتوسيع رقعة المناطق المحمية. وقامت كوستاريكا، في إطار التعاون بين الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية والشركات السياحية، باستخدام الرسوم السياحية

لحماية النظم الإيكولوجية لغابات السحب ودعم المجتمعات المحلية، من خلال مشاريع من قبيل بناء المدارس. واستخدمت إكوادور الرسوم السياحية لحماية وإدارة النباتات والحيوانات الفريدة في جزر غالاباغوس. واعتمدت نيبال سياسة السياحة المرفهة، التي يُسمح فيها بعدد محدود من متسلقي الجبال، وتُطبّق فيها قواعد متشددة لمنع وصول النفايات والتلوث إلى النظم الإيكولوجية للجبال البكر.

٥٦ - وتشكل مصائد الأسماك مثالاً آخر لمشكلة تتطلب دفع تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة في الأجل القصير لحماية الفوائد الطويلة المدى. وقد استُنفد الكثير من الأرصدة السمكية البحرية التجارية مما أدى إلى انهيارها؛ بينما لا يُتخذ إلا القليل من الإجراءات الفعّالة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، لكي تتاح لها فرصة التجدد. وبُذلت بعض الجهود للحد من القدرات في مجال صيد الأسماك أو تقليص مواسم الصيد أو الحد من كمية الصيد في بعض مصائد الأسماك، لكن حدثت أيضاً زيادة في حجم الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ولا تزال الإعانات المقدمة في مجال صيد الأسماك لبعض البلدان النامية تستخدم لدعم الأنشطة المفرطة لصيد الأسماك. ويلزم بذل المزيد من الجهود للتقليل من أعداد أساطيل صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تعزز القدرة المفرطة في مجال صيد الأسماك، وتقليص مواسم صيد الأسماك والحصص المسموح بها من الأنواع التي يجري اصطيادها بإفراط، وفرض القيود على ممارسات صيد الأسماك المدمّرة، وإقامة المزيد من المناطق المحمية البحرية للنظم الإيكولوجية المهددة ومناطق تفريخ الأسماك، واتخاذ إجراءات دولية فعالة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ويلزم إجراء المزيد من البحوث حول ديناميات الكائنات التي تشملها الأنواع المستنفدة أو المهددة بالانقراض، والنظم الإيكولوجية التي تدعمها، وإيجاد أفضل الطرق فعالية من حيث التكلفة لتعزيز تجددها. ويلزم أيضاً إجراء البحوث لتحديد أفضل حصيلة مستدامة لمصائد الأسماك التي لا تزال قادرة على الاستمرار، وأفضل القواعد المنظمة لصيد الأسماك، بغرض زيادة حصيلة الصيد ومعدلات التكاثر المستدامة إلى أقصى حد.

٥٧ - ولا يزال التصحر يشكل تحديا كبيرا أمام التنمية المستدامة، حيث يُفقد كل عام ما يتراوح من ٢٠ ٠٠٠ إلى ٥٠ ٠٠٠ من الكيلومترات المربعة من الأرض المنتجة، وهذا يرجع في معظمه إلى تحات التربة الناجم عن ممارسات الإدارة غير المستدامة للأراضي، التي تتفاقم بفعل إزالة الغابات، والإفراط في استخدام موارد المياه، وتغير المناخ. ويقلل تدهور الأراضي من الإنتاج الزراعي، كما أنه يزيد من الفقر والهجرة، ويؤدي كذلك إلى زيادة الغبار الذي يحمله الهواء وزيادة ترسيب المياه، ويحد من التنوع البيولوجي، ويطلق غاز ثاني أكسيد الكربون، مما يسهم في تغير المناخ. وفي بعض المناطق أحرز تقدم في مكافحة التصحر

من خلال تحسين إدارة الثروة الحيوانية، والاقتصاد في استخدام المياه، واستخدام تقنيات زراعية تلائم الأراضي الجافة، عن طريق البرامج المجتمعية التي تساندها الخدمات الإرشادية، وتحسين إمكانية الحصول على المدخلات والوصول إلى أسواق المنتجات، وزيادة ضمان حقوق الحيازة. ومع هذا، فإن ثمة حاجة إلى مزيد من التعاون العالمي والإقليمي، مع توفير دعم مالي وتقني لمكافحة التصحر.

رابعا – الشراكة العالمية من أجل التنمية

٥٨ – سوف يتطلب دعم التنمية المستدامة في جميع البلدان وجود شراكة عالمية واسعة النطاق تتعلق بالاستثمار المالي والتجارة وتطوير التكنولوجيا ونقلها، بما يشمل التعاون الدولي فيما بين الحكومات وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية ومعاهد ومؤسسات البحوث، وذلك بدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ألف – التمويل

٥٩ – إن النمو الاقتصادي عنصر مركزي من عناصر التنمية المستدامة ومصدر أيضا للتمويل لأغراض الاستثمار، وقد شهدت البلدان النامية في السنوات الأخيرة نموا اقتصاديا بلغ في المتوسط ٦ في المائة، مثلها في ذلك مثل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أما أقل البلدان نموا فقد نمت بنسبة تتراوح من ٧ إلى ٨ في المائة، مما يزيد بالتالي من توسيع نطاق العمالة، ويقلل من الفقر، ويُزيد من الإيرادات العامة، ويحسِّن الخدمات الاجتماعية. وأما النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو فقد تراوح من ٢ إلى ٣ في المائة في المتوسط.

٦٠ – ومن المتوقع للنمو الاقتصادي العالمي أن يكون أقل في عام ٢٠٠٨. فقد يؤدي الاضطراب المالي الحالي والكساد الاقتصادي المحتمل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تباطؤ الاقتصاد في بلدان أخرى أيضا. وقد يفضي انخفاض الطلب إلى تباطؤ الزيادة التي حدثت في السنوات الأخيرة في أسعار الكثير من الموارد الطبيعية أو إلى تراجع هذه الزيادة، مما سيقلل من النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للموارد، مع الحد في الوقت نفسه من التكاليف التي تتكبدها البلدان المعتمدة على السلع المستوردة أو الموارد الطبيعية الأخرى.

٦١ – وتشكل المساعدة الإنمائية المتزايدة والأكثر فعالية عنصرا أساسيا من عناصر الشراكة العالمية. وقد حدث قدر من الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، بحيث بلغت هذه المساعدة ١٠٤ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦، ولكن قدرا كبيرا من الزيادة كان على شكل تخفيف للديون ومساعدات طارئة، بدلا من أن يكون مساعدات لأغراض الاستثمار ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ومن عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٧،

انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة ٨,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية، مما يمثل ٠,٢٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، بعد أن كانت تمثل ٠,٣١ في المائة عام ٢٠٠٦. أما المعونة الثنائية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، باستثناء تخفيف الدين، فقد زادت بنسبة ١٠ في المائة بالقيمة الحقيقية. وقد رفعت غالبية البلدان المانحة حصة الدخل القومي الإجمالي المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٠، ولكن ما زالت خمسة بلدان فقط هي التي تفي بهدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقام الاتحاد الأوروبي بتقديم ٠,٤٠ في المائة من هذا الدخل في عام ٢٠٠٧، وتعهد ببلوغ الهدف الجماعي البالغ ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. والمانحون ليسوا في معظمهم، بوجه عام، على الطريق نحو الوفاء بالتزاماتهم بزيادة المعونة.

٦٢ - واستمر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية بمعدل مرتفع يناهز ٢٠٠ بليون دولار سنويا، وهو يدعم التنمية في البلدان المتلقية من خلال نقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق الدولية، فضلا عن الاستثمار. ولكن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال مركزا في عدد محدود من البلدان المتوسطة الدخل. وثمة تدفقات مالية أخرى، تتضمن تدفقات خاصة وتدفقات رسمية على حد سواء، كانت تدفقات خارجة صافية من البلدان النامية في السنوات الأخيرة، مما ترك تدفقات مالية داخلة صافية تناهز ١٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، وذلك إلى جانب تدفق قدر كبير من التمويل الرسمي (١٥٠ بليون دولار) من غرب آسيا إلى الخارج. وبفضل تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، بالإضافة إلى الفائض التجاري الضخم والمتزايد لدى البلدان النامية (٦٠٠ بليون دولار)، وخاصة لدى البلدان المصدرة للنفط، يلاحظ أن البلدان النامية تراكمت لديها احتياطيات رسمية هائلة بلغت ما يزيد على ٣ تريليونات دولار في عام ٢٠٠٧، وهذا يوفر الحماية اللازمة من الهزات المالية الخارجية. وكان ثمة تشجيع في السنوات الأخيرة للتدفقات المالية من القطاع الخاص إلى البلدان النامية، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بفضل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في غالبية البلدان النامية وزيادة استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي، وزيادة الانفتاح أمام التجارة والاستثمار.

٦٣ - وتمثل المدفوعات المتصلة بحقوق الملكية الفردية تدفقات مالية دولية كبيرة، منها المدفوعات المتصلة بالترخيص للتكنولوجيات الجديدة، فضلا عن التحويلات في إطار الشركات المتعددة الجنسيات، والمدفوعات المقدمة نظير البرامج الحاسوبية وحقوق الطبع. وتفضي حقوق البراءات أيضا إلى ارتفاع أسعار منتجات صيدلانية كثيرة. وقد قدمت البلدان النامية مدفوعات صافية إلى البلدان المتقدمة النمو تناهز ١٣ بليون دولار كعوائد

ملكية ورسوم ترخيص فيما يتصل بحقوق الملكية الفردية في عام ٢٠٠٥، وهذا يبلغ ١٠ في المائة تقريبا من المدفوعات العالمية. ومن اللازم استعراض نظم حقوق الملكية الفردية الحالية بهدف جعلها أكثر تشجيعا للتنمية.

٦٤ - ويمثل مرفق البيئة العالمية مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي للمساعدة الإنمائية المستدامة في مجالات التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، وتدهور الأراضي، ونفاد الأوزون، والملوثات العضوية الثابتة. وقد قدم المرفق منذ إنشائه في عام ١٩٩١ مِنحاً قيمتها ٧,٤ بلايين دولار لدعم حوالي ٢٠٠٠ مشروع في ١٦٠ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي عام ٢٠٠٦، أعلن ٣٢ بلدا من البلدان المانحة عن تبرعها بمبلغ ٣,١٣ بليون دولار فيما يتصل بالفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ في إطار التجديد الرابع لموارد المرافق.

٦٥ - وتوفر آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو دعما ماليا وتقنيا للبلدان النامية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، مع توجيه الاعتمادات المتعلقة بالتخفيضات نحو البلد القائم بالتمويل حتى يفي بالتزامات كيوتو. وهذه الآلية هي حتى الآن الآلية الحكومية الدولية الوحيدة التي تقدم مساعدة مالية وتقنية للبلدان النامية من خلال سوق تتسم بكونها مستقلة عن المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أنفق ما يقرب من ٢,٦ بليون دولار بشأن اعتمادات آلية التنمية النظيفة في عام ٢٠٠٥، إلى جانب مبلغ ٤,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع لهذا المبلغ أن يتزايد بشكل كبير حتى نهاية التزامات كيوتو الحالية في عام ٢٠١٢. وحتى الآن، أقيمت غالبية المشاريع ذات الصلة في الصين والهند والبرازيل، وهذا يرجع جزئيا إلى ارتفاع تكاليف الموافقة على المشاريع المتعلقة بالآلية، ومن ثم، فإن المشاريع الكبيرة وحدها هي التي تصلح للتنفيذ. وقد أدخلت مؤخرا تعديلات على إجراءات الآلية من أجل إتاحة الموافقة على البرامج التي تشمل عددا من المشاريع المتماثلة، مما يحسِّن الفرص المتاحة أمام المشاريع الأصغر حجما. وفي الترتيبات اللاحقة لعام ٢٠١٢، ينبغي أن يتحقق مزيد من التحسن في الإجراءات بهدف تمكين مزيد من البلدان من المشاركة بعدد أكبر من المشاريع، مما يؤدي إلى زيادة المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ولا تتضمن الآلية في الوقت الراهن مشاريع من شأنها أن تحول دون إزالة الغابات أو مشاريع تتصل بالتكيف مع آثار تغير المناخ. وثمة آليات قيد المناقشة في الوقت الحاضر لتغطية هذه المشاريع بوصفها جزءا من الترتيبات اللاحقة لعام ٢٠١٢.

٦٦ - وهناك برامج كثيرة للمساعدة الإنمائية والتمويل، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، قامت مؤخرا بإنشاء صناديق محددة من أجل الأنشطة المتصلة بالمناخ والطاقة. ومع أن تكاثر الصناديق والبرامج يوفر، فيما يُفترض، مزيدا من الخبرة الفنية فيما يتصل بتدبير التمويل ونقل التكنولوجيا في ذلك المجال، ليس من الواضح أنه يوفر تمويلا إضافيا، وقد يعقِّد الجهود التي تبذلها البلدان النامية للبت في أولوياتها الإنمائية وللحصول على مساعدة مالية دولية.

٦٧ - وعلى صعيد القطاع الخاص في البلدان النامية، قد تكون محدودية إمكانية الحصول على ائتمان عقبة أمام الاستثمار في إنتاج يتسم بالمزيد من النظافة وكفاءة الموارد في المشاريع القائمة، وأمام إقامة مشاريع جديدة، تسهم في التنمية المستدامة. ويمثل الحصول على الائتمان مشكلة خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي تقدم سلعا أو خدمات جديدة في البلدان النامية. ولقد برزت الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر، وهو ما كان مصرف غرامين في بنغلاديش رائدا له، بوصفهما أداتين جديدتين لتشجيع أنشطة تنظيم المشاريع الحرة الصغيرة النطاق. وكانت الائتمانات البالغة الصغر هامة بشكل خاص في تحسين إمكانية حصول المرأة على الائتمانات، وذلك باعتبار أن المرأة كثيرا ما تكون لديها موارد محدودة يمكن استخدامها كضمانة. وحدث أيضا قدر من التنمية في استثمار رأس المال المساهم، فيما يتصل بالمشاريع الناشئة الصغيرة في البلدان النامية، وذلك من الموارد المحلية ومن شركات رأس المال المساهم بالبلدان المتقدمة النمو، وهو ما شجع عليه ارتفاع معدلات النمو واستقرار الاقتصاد الكلي وزيادة الانفتاح إزاء رأس المال الاستثماري. وفي مجال الإقراض المصرفي الخاص في البلدان النامية، اعتمد ما يزيد على ٦٠ من المصارف الخاصة الرئيسية ''مبادئ التعادل''، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٣، بحيث التزمت هذه المصارف بألا تمول سوى المشاريع التي تستوفي المعايير البيئية والاجتماعية الأساسية. ومن المتعين على هذه المشاريع أن تجري تقييمات اجتماعية وبيئية، وأن تشمل أيضا، عند الاقتضاء، نظما إدارية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي من أجل تخفيف وإدارة ورصد الآثار والمخاطر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قررت الإدارة الحكومية الصينية لحماية البيئة أن تُدخل مبادئ التعادل في الصين كجزء من جهودها الرامية إلى دعم الإقراض المصرفي المحلي للتنمية المستدامة، وتقليل المخاطر المالية، ومنع تمويل المشاريع الشديدة التلويث.

باء - التجارة

٦٨ - ظلت التجارة الدولية تنمو لسنوات طويلة بسرعة أكبر من سرعة نمو الاقتصاد، وكانت حصة البلدان النامية في هذه التجارة العالمية تتزايد بحيث ارتفعت من نسبة قدرها

٢٩ في المائة من تجارة السلع في عام ١٩٩٦ إلى نسبة قدرها ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، مما يرجع إلى حد كبير إلى نمو صادرات الصين. وفي عام ٢٠٠٦ بلغ إجمالي الصادرات السلعية من البلدان النامية ٤,٢٧ تريليونات دولار، بينما بلغ إجمالي قيمة صادرات الخدمات التجارية ٢٧٠ بليون دولار. وكانت التجارة فيما بين البلدان النامية (التجارة بين بلدان الجنوب) تتزايد بسرعة أيضا، ولكنها لا تزال أقل كثيرا من التجارة بين الشمال والجنوب، إذ تمثل ٦ في المائة تقريبا من التجارة العالمية. وكان نمو التجارة هذا هو القوة المحركة للتنمية الاقتصادية في كثير من البلدان، بحيث أتاح للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، مما زاد من وفورات الحجم وشجَّع على استيراد معدات إنتاج حديثة أكثر إنتاجية. وقدر كبير من النمو في التجارة تحقق في مجال تجارة المواد والمكونات في إطار الشركات المتعددة الجنسيات وسلاسل الإمدادات، باعتبار ذلك جزءا من عولمة الإنتاج. وقد صحب تزايد عولمة التجارة نقل تكنولوجيا الإنتاج والنظم الإدارية.

٦٩ - وعلى الرغم من نمو التجارة وانخفاض عدد الحواجز التي تعترض سبيلها من خلال الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، لا تزال هناك عقبات كبيرة تقف في طريق التجارة. وبصفة خاصة، يلاحظ أن الحواجز القائمة في البلدان المتقدمة النمو في مواجهة الواردات الزراعية تشكل تقييدا كبيرا لصادرات بعض البلدان النامية، بحيث تحد من فرصها الإنمائية. ويلزم أن يكون هناك زخم جديد لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٧٠ - ولا تزال هناك فرص غير مستغلة لتنمية الصادرات في إطار الترتيبات التجارية القائمة. وبالنسبة لبلدان كثيرة، خاصة فيما يتصل بأفريقيا وأقل البلدان نموا، توجد أمام الصادرات حواجز داخلية وخارجية، وهي تتضمن انخفاض الإنتاجية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، وعدم توافر مصادر للطاقة يمكن التعويل عليها، والافتقار إلى العمال المدربين والمهرة، وهبوط مستوى النوعية والموثوقية عن المعايير الدولية. وبوسع المساعدة الدولية، من قبيل مبادرة المعونة من أجل التجارة المضطلع بها في إطار منظمة التجارة العالمية، أن تساعد تلك البلدان على تنمية قدراتها التصديرية.

جيم - نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات

٧١ - ينحو عموما تطوير التكنولوجيا نحو تكنولوجيات أنظف وأكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في استعمال الموارد، وبخاصة متى كانت تسيِّره أنظمة وحوافظ بيئية. وتتمثل إحدى وسائل نقل نظم وتكنولوجيات الإنتاج الحديثة إلى البلدان النامية، دون المرور بعملية تعلّم طويلة، في نقلها من خلال إدارة سلسلة الإمداد الدولية. ففي ظل عولمة الإنتاج والاستهلاك

واستحداث سلاسل إمداد عالمية، بدأت الشركات المتعددة الجنسيات تنقل الإنتاج من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وتنقل إليها معه تكنولوجيات الإنتاج والتقنيات الإدارية. ويضاف إلى ذلك أن الطلب الاستهلاكي والعام في البلدان المتقدمة النمو قد أصبح يحمّل باطراد الشركات المتعددة الجنسيات المسؤولية عن سلوك مورديها فيما يتعلق بالمعايير الاجتماعية والبيئية. ونتيجة لذلك، أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تدربهم بشكل متزايد على الإنتاج الأنظف، وتقنيات مراقبة الجودة والإدارة الحديثة، وترصد ظروف العمل. فبالرغم من أن إدارة الشركات المتعددة الجنسيات لسلسلة الإمداد كثيرا ما تقتصر على الموردين الأساسيين للمؤسسة المعنية، وضعت جمهورية كوريا، برنامجا لمساعدة مجموعة واسعة من المؤسسات على استيفاء شروط الأسواق الدولية من خلال إنتاج أنظف وأكثر كفاءة وعلى قدر عال من الجودة.

٧٢ - وتشمل معظم مشاريع المساعدة الإنمائية عنصراً ما من عناصر نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. غير أن المشاريع الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية، المقدمة على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، قلما تتضمن عمليات أو منتجات صناعية مشمولة ببراءة اختراع، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى أن المشاريع الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية قلما تشمل الإنتاج الصناعي. وتقرض المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي مشاريع القطاع الخاص، غير أنها تفعل ذلك على أساس تجاري، ولا يبدو أن أنشطتها تشمل نقل التكنولوجيا أكثر من أي إقراض مصرفي آخر.

٧٣ - ومن أفضل الأمثلة على تطوير التكنولوجيا ونقلها لأغراض التنمية المستدامة لاعتبارات تتعلق بالسياسات الثورة الزراعية الخضراء، التي يقودها القطاع العام ومؤسسات لا تتوخى الربح، فقد أدى تطوير أنواع جديدة وعالية الغلة من القمح والأرز والذرة، إلى جانب تطوير الأسمدة الموجودة وتكنولوجيا الري والمبيدات، إلى مضاعفة إنتاج الحبوب في آسيا (١٩٧٠-١٩٥٥)، على نحو يعزى بصورة تكاد تكون كلية إلى زيادة الغلة باعتبار أن مساحة الأراضي المخصصة للحبوب قد زادت بنسبة ٤ في المائة فقط. وذلك لم ينحصر أثره في زيادة الإمدادات الغذائية الوطنية، بل هناك أيضا الفقراء الذين استفادوا من أغذية أقل ثمنا، وزيادة الطلب على العمالة الريفية، وارتفاع الإيرادات.

٧٤ - ولكن رياح هذه الثورة الخضراء لم تهب على أفريقيا حيث لم تكن الظروف والهياكل الأساسية ملائمة للتكنولوجيا. فزيادة الإنتاج في أفريقيا تقتضي تطوير شبكات الري ونشر تكنولوجيات الري، وزيادة الاستثمار في الطرق الريفية وشبكات الإمداد لأغراض الزراعة وبحوثا لتحسين أنواع المحاصيل وممارسة فلاحية ملائمة للظروف الأفريقية،

وزيادة جهود نشر الأنواع والممارسات المحسنة المتاحة. وقد بدأ تنفيذ برنامج لثورة خضراء في أفريقيا، ويتولى التحالف من أجل ثورة أفريقيا الخضراء في أفريقيا تقديم الدعم لاستنباط أنواع محاصيل محسنة، وتدريب العلماء، وتأمين وصول البذور المحسنة إلى صغار المزارعين، واستحداث شبكة من وكلاء البيع لتسهيل وصول صغار المزارعين إلى المدخلات الزراعية.

٧٥ - وهناك حاجة إلى زيادة الجهود المستوى الدولي لتعزيز نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية على أساس ميسر وتفضيلي، بما في ذلك في سياق الممارسات الحالية بشأن الملكية الفكرية والصكوك القانونية. وينبغي إيلاء الأولية في هذه الجهود بصورة خاصة للتكنولوجيات الصناعية ذات الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد ولنظم الطاقة المتجددة.

٧٦ - وتشكل تنمية قدرات كل من القطاعين الخاص والعام في البلدان النامية عاملا حاسما أيضا من عوامل التنمية المستدامة وعنصرا رئيسيا في معظم أنشطة المساعدة الإنمائية. وقد ركزت حصة أكبر من برامج ومشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة على تنمية القدرات، لا سيما وأن خصخصة خدمات كانت تقدمها الحكومة في السابق كالاتصالات والطاقة الكهربائية قد قلص المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لتلك المجالات. وفي تلك الحالات حل محل المساعدة الإنمائية الرسمية الاستثمار الأجنبي المباشر أو استثمارات خاصة أخرى.

٧٧ - وسيكون لتنمية القدرات دور بالغ الأهمية في التكيف مع تغير المناخ باعتبار أن آثاره ستختلف كثيرا من بلد لآخر رهنا بالمناخ القائم، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، والنظم الزراعية، ومدى السهول الساحلية المنخفضة، ومدى تحمل النظم الايكولوجية لارتفاع الحرارة. ولذا، من الأساسي أن تكون لجميع البلدان القدرة على التخطيط للتكيف مع تغير المناخ، مع تقديم مساعدة مالية وتقنية للبلدان النامية، وذلك باعتبارها قدرة تشكل جزءا من استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية لتلك البلدان. وهناك أيضا حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث، من خلال التعاون الدولي، بشأن نمذجة تغير المناخ على المستويين الوطني والمحلي، وتقنيات زراعية تكييفية، وتقنيات هندسة مدنية للتكيف مع ارتفاع منسوب سطح البحر، واشتداد آثار الزوابع.

٧٨ - وتحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية من خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن المسألة في إطار جولة الدوحة يمكن أن يساهم أيضا في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

خامسا – التوصيات

٧٩ – هناك حاجة إلى تجدد الالتزام الدولي بالتنمية المستدامة في جميع البلدان، تنمية تحقق التكامل بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، على أساس العمل الوطني والتعامل الدولي، مع زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية. وثمة حاجة أيضا إلى تجدد الالتزام ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان كخطوة أساسية أولى نحو تحقيق الظروف المعيشية الجيدة للجميع. وهناك حاجة خاصة إلى معالجة المسائل الحاسمة الأهمية المتعلقة بالاستدامة العالمية الطويلة الأجل والتي يتوصل تدهور الوضع فيها، ومن بينها مسائل تغير البيئة، وإزالة الغابات، والتنوع البيولوجي والتصحر. فالتنمية المستدامة تقتضي تعاونا يقوم على التضامن الاجتماعي على كل من المستوى المحلي والوطني والدولي.

٨٠ – وبناء على ما ورد آنفا، يوصى بأن تتخذ على سبيل الأولويات الإجراءات التالية لتسخير العمل الوطني والتعاون الدولي لأغراض التنمية المستدامة:

(أ) ينبغي تقييم السياسات والبرامج والشركات والخبرات التي ساهمت على نحو فعال في إحراز تقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، وإعداد تقارير بشأنها والترويج لها وتكرارها في بلدان أخرى، مع تكييفها حسب الظروف المحلية، وفقا لما تقتضيه الضرورة؛

(ب) ينبغي للبلدان التي لم تضع بعد إطارا لتكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أن تنظر في إمكانية الاضطلاع بتلك العملية من خلال مشاورات تشرك فيها الوكالات الحكومية، والسلطات المحلية، وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ج) ينبغي للبلدان التي لديها هذه الأطر/الاستراتيجيات إجراء استعراضات دورية تستند إلى نهج أصحاب المصلحة المتعددين، لتحديث الاستراتيجيات على ضوء المنجزات والعقبات والخبرات؛

(د) يمكن القيام على أساس الخبرات المتقاسمة بإنشاء شبكات إقليمية من الخبراء لتحديد وترويج نهج للتنمية المستدامة تتسم بالتكامل والفعالية؛

(هـ) تتيح عملية التفاوض بشأن فترة ما بعد عام ٢٠١٢ الفرصة لمعالجة تغير المناخ بمزيد من الفعالية على نحو تتولى فيه جميع البلدان المتقدمة النمو دورا قياديا، وذلك للحد بدرجة كبيرة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ووضع استراتيجيات للتكيف، وزيادة الدعم المالي والتكنولوجي المقدم إلى البلدان النامية. وسيلزم من البلدان

جميعها أن تدلل على التزامها بالمساهمة في هذا الجهد وفقا لقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية؛

(و) ويلزم تهيئة بيئة تمكينية لأسواق الكربون الدولية لتمكينها من العمل على الوجه السليم وبطرق فعالة من حيث التكلفة، مما يكفل عملها على نحو يعود بالنفع على جميع البلدان؛

(ز) ينبغي مواصلة بذل الجهود لتحسين وتوسيع نطاق آلية التنمية النظيفة، وتيسير انضمام جميع البلدان وجهود التخفيف المحدود النطاق إليها، مع كفالة أن تتيح المشاريع المعتمدة إمكانية إجراء تخفيضات حقيقية في الانبعاثات. وينبغي أيضا بذل جهود لاستحداث آليات لتعزيز التمويل الدولي لأنواع إضافية من مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك الحد من إزالة الغابات؛

(ح) ينبغي النظر في اتخاذ مزيد من التدابير للاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية والاجتماعية للأنشطة الأقل قابلية للاستدامة وذلك كوسيلة لإدراج هذه العوامل في جميع عمليات صنع القرارات الاقتصادية؛

(ط) ينبغي للقطاع العام أن يؤدي دورا قياديا في تشجيع الكفاءة في استعمال الطاقة والطاقة المتجددة، بما في ذلك من خلال الأنشطة الحكومية، والمشتريات وعمليات التعاقد في القطاع العام؛

(ي) ينبغي أن يشكل تحقيق ثورة خضراء لأفريقيا إحدى أوليات المساعدة الدولية، مع التركيز على إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة. وينبغي تقديم المساعدة التقنية والمالية لتوسيع وتحسين شبكات الري واستنباط أنواع من المحاصيل تكون أكثر إنتاجية في ظل الظروف الأفريقية، تحسين شبكات الإمداد بمدخلات أخرى، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والأسواق، وتوسيع فرص الحصول على الائتمانات؛

(ك) ينبغي النظر في استحداث آليات دولية جديدة تستند إلى السوق وحوافز لحماية التنوع البيولوجي في البلدان النامية، بما في ذلك تعبئة الدعم المالي الدولي والمساعدة التقنية.

(ل) ينبغي بذل جهود وطنية وأخرى دولية لتوسيع نطاق مناطق التنوع البيولوجي المحمية، ولا سيما المناطق البحرية. وينبغي السماح فيها، حيثما كان ذلك مناسبا، بأنشطة اقتصادية محدودة ومحكومة بأنظمة، بما في ذلك أنشطة مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية، ليتسنى تمويل وإدارة المناطق المحمية.

(م) يلزم تعزيز المساعدة المالية والتقنية لمكافحة التصحر، وبخاصة على ضوء تغير المناخ الذي من المتوقع أن تزيد معه احتمالات الجفاف في العديد من البلدان النامية؛

(ن) ينبغي إجراء استعراض منهجي لكفاية آليات التمويل القائمة لأغراض التنمية المستدامة؛

(س) ينبغي زيادة الموارد المالية، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية لبلوغ الأهداف ذات الأولوية للتنمية المستدامة. فعلى الرغم من أن السياسات الداخلية والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية القوية تشكل أساسا للتنمية المستدامة، هناك مشاكل خطيرة، كتغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي وحفظ الغابات المدارية وحماية الموارد البحرية، لا يمكن حلها بعمل محلي ويقوم به القطاع الخاص وحده؛

(ع) لما كانت التجارة قوة محرّكة قوية للتنمية المستدامة، هناك حاجة خاصة لتحسين الفرص التجارية للبلدان النامية دعما للتنمية المستدامة، سواء من خلال جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أو من خلال تقديم المعونة من أجل التجارة؛

(ف) ينبغي تقديم المساعدة لتعزيز قدرات القطاع العام في البلدان النامية في مجالي الرصد والإدارة، وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق تكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاثة؛

(ص) ينبغي إيلاء أولوية عالية للجهود الدولية الرامية إلى حل النزاعات الأهلية، وإعادة بناء السلام والحكم الفعال والتماسك الاجتماعي في البلدان التي شهدت صراعات أهلية، والعمل من أجل مساعدة الدول على منع نشوب نزاعات، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات تشاركية للتنمية المستدامة.